

أثر دور فترة إصدار تقرير المراجعة كمعدل في تفسير العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية وجودة الأرباح في الشركات المقيدة في البورصة المصرية

د/ سماح طارق أحمد حافظ^١
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة المنصورة

ملخص البحث

استهدفت الدراسة تحديد دور فترة إصدار تقرير المراجعة (ARL) كمعدل في تفسير العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية وجودة الأرباح فاتجهت الى تحديد العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية وفترة إصدار تقرير المراجعة (ARL) ، تحديد العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية وجودة الأرباح من ناحية ودور فترة إصدار تقرير المراجعة كمعدل للعلاقة بينهما . واعتمدت على عينة من عدد ١٣٦ شركة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية ب ٤٠٦ مشاهدة في الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٧ ، وباستخدام تحليل انحدار البيانات الطولية الثابتة Fixed Panel Analysis ، توصلت الدراسة الى وجود تأثير معنوي لآليات الحوكمة الداخلية (حجم مجلس الإدارة ، ازدواجية مجلس الإدارة) على فترة إصدار تقرير المراجعة، كما يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة الداخلية وجودة الأرباح اذا كانت فترة الإصدار اقل من الوسيط ، بينما لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين كل من آليات الحوكمة الداخلية وجودة الأرباح اذا كانت فترة الإصدار اكبر من الوسيط .

الكلمات المفتاحية : فترة إصدار تقرير المراجعة (ARL) ، آليات الحوكمة الداخلية ، جودة الأرباح.

(١) E.mail:Sthafez2011@mans.edu.eg

Abstract

The purpose of this study is to examine the role of audit report lag (ARL) as a moderator in explaining the relationship between the internal corporate governance mechanisms and quality earnings. This study has three objectives, The first is to examine the effect of internal corporate governance mechanisms on the audit report lag (ARL), Second is to examine the effect of internal corporate governance mechanisms on quality earnings , The third is to examine the role of audit report lag (ARL) as a moderator in explaining the relationship between internal corporate governance mechanisms and quality earnings.

The study uses Fixed Panel Regression of 406 observes of 136 corporations listed on the Egyptian Stock Exchange over the period 2015–2017. The findings showed that there is a significant effect of internal corporate governance mechanisms on audit report lag (ARL) for the entire sample.

In addition, there is a significant effect of internal corporate governance mechanisms on quality earnings. There is also a statistically significant effect between internal governance mechanisms and quality earnings if the audit report lag (ARL) is less than the median. There is no statistically significant effect between internal governance mechanisms and the quality earnings if the audit report lag is greater than the median.

Keywords: audit report lag (ARL), internal corporate governance mechanisms, quality earnings.

١ - مقدمة

أدى انهيار العديد من الشركات العالمية في عدد من الدول المتقدمة في الفترة الأخيرة - مثل شركة انرون للطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، وورلد كوم للاتصالات WorldCom وغيرها - الى فقد ثقة العديد من المستثمرين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح في جودة التقارير المالية التي تصدرها هذه الشركات خاصة مع افصاحها عن أرباح سنوية طائلة منخفضة الجودة تشتمل على الكثير من المستحقات المالية بما لا يعكس الأرباح الحقيقية لتلك الشركات ، (Bartov et al., 2001; Bradshaw et al., 2001; Butler et al., 2004; Johl et al., 2007; Omid, 2015; Vichitsarawong and Pornupatham, 2015) .

اتجهت العديد من الدراسات والمنظمات المهنية نتيجة هذه الانهيارات الى التركيز على جودة الأرباح والتي تشق أهميتها من أهمية الأرباح نفسها، حيث تُستخدم الأرباح وتؤثر في العديد من الاتفاقيات والعقود سواء في معرفة الملاءة الائتمانية للمقترضين في اتفاقيات الديون أو كمدخل مهم في نماذج اتخاذ القرارات ونماذج تقييم الأداء (Schipper and Vincent, 2003, p. 98; Francis et al., 2006, p. 14) ، ويقصد بجودة الأرباح " بأن الأرباح التي تعلنها الشركة تعبر بصدق عن الأرباح الحقيقية والفعلية للشركة "، بمعنى وجود نقدي ملموس لهذه الأرباح دون مبالغة أو تلاعب أو أرقام احتمالية لأرقام هذه الأرباح (Bellovary et al., 2005) .

ويعتبر المراجع أحد أهم محددات جودة الأرباح نظرًا لقدرته على اكتشاف الأخطاء الجوهرية وتعديلها أو التقرير عنها، حيث يمكن للمراجع الكشف عن أي أخطاء موجودة بالنظام المحاسبي ويعمل على إصلاحها مما يؤدي الى تخفيف آثار السلوك الانتهازي للإدارة للتلاعب بالأرباح ومن ثم تزداد جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية بصفة عامة وانخفاض عدم التماثل في المعلومات وتزداد بالتبعية جودة الأرباح.

اتجهت كل من دراسة (Bhattacharya, et al., 2013,p.492; Abad et عوض ، ٢٠١١؛ سمعان، ٢٠١٨؛ al.,2018;Ajward and Takehara,2012; جودة الربح وعدم تماثل المعلومات ، حيث تزيد إدارة الربح من مخاطر الاختيار العكسي في الأسواق المالية لصعوبة فهم مضامينها الأمر الذي يجعل الربح المحاسبي غير معبر عن الربح الاقتصادي للشركة ، مما يؤدي الى عدم اتاحة المعلومات اللازمة للمستثمرين عن وضع الشركة الاقتصادي مع توفرها لدى الإدارة .

يعتمد التوقيت المناسب في مجال المعلومات المحاسبية على الفترة التي تعد عنها التقارير المالية أي الفترة ما بين نهاية السنة المالية وحتى يوم الإعلان رسمياً عن الأرباح وكذلك فترة المراجعة التي تتقضي بين نهاية الفترة المالية وتاريخ إصدار التقارير المالية (Lehtinen,2013) ، ونظراً لأهمية تقديم المراجع الخارجي لتقرير المراجعة في الوقت المناسب- فقد اهتمت به العديد من الجهات التنظيمية والرقابية سواء داخل مصر أو خارجها، ففي الولايات المتحدة الامريكية أشارت المادة ٨١٨ من قانون Sarbanes Oxley act 2002 -SOX الى ضرورة قيام الشركات بالتعجيل من اصدار التقارير المالية، كما تطلبت من المراجعين أداء المزيد من الجهود في أقل وقت ممكن، كما ورد في المادة ٤٠٩ من قانون (SOX)2002 بأن تتولى لجنة البورصة والأوراق المالية (SEC) إلزام الشركات بسرعة الإفصاح عن أي تغييرات في الأوضاع المالية للشركات ، مما دفع لجنة البورصة والأوراق المالية SEC الى الإعلان عن القواعد التنظيمية النهائية لتاريخ إصدار التقارير المالية ، الأمر الذي يؤدي الى افصاح الشركات عن التقارير المالية السنوية بعد فترة قصيرة من تلك القواعد ، كما اتجهت اللجنة الى تعديل الفترة من (٩٠ يوماً إلى ٧٥ يوماً وبعد ذلك ٦٠ يوماً) خلال الثلاث سنوات التالية ابتداء من العام الأول بعد صدور SOX, 2002 ، ولكن أرجأت لجنة البورصة والأوراق المالية تعديل الفترة الى ٦٠ يوم في أغسطس ٢٠٠٤ ثم في ديسمبر ٢٠٠٥ في ظل المعوقات التي حالت دون قدرة الشركات على التوافق مع الالتزام بفترة ٦٠ يوم المحددة من اللجنة لإصدار التقارير المالية في الموعد المحدد .

و في مصر فقد ألزم قانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ٣ لسنة ١٩٩٨ مجالس ادارات الشركات بإعداد قوائم مالية سنوية مشتملة على تقرير مراقب الحسابات واعداد تقرير عن نشاط الشركة على أن يتم تقديمه خلال ٩٠ يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية وموافاة الهيئة العامة للرقابة المالية بها، كما نصت اللائحة التنفيذية لقانون رأس المال ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بأنه على الشركات المقيدة بالبورصة أن تقدم القوائم المالية السنوية مرفقاً بها تقرير المراجعة خلال ٩٠ يوماً من انتهاء السنة المالية ، والقوائم الربع سنوية مرفقاً بها تقرير فحص محدود من مراقب الحسابات خلال ٤٥ يوماً من تاريخ انتهاء كل ربع سنة، كما تلتزم الشركات المقيدة في البورصة المصرية بنشر تقاريرها في مده لا تزيد عن ٩٠ يوم من نهاية السنة المعد عنها ملخص نتائج الأعمال وذلك وفقاً لقواعد قيد وشطب الأوراق المالية ببورصة الأوراق المالية المصرية الصادر في نوفمبر ٢٠٠٨ (الصيرفي، ٢٠١٧) .

٢ - طبيعة المشكلة

بعد ظهور العديد من الفضائح المالية للشركات العالمية في الآونة الأخيرة ، كان هناك توجهًا دوليًا ومحليًا نحو وضع وتنفيذ آليات لحوكمة الشركات تحد من التصرفات الانتهازية التي تهز ثقة المستثمرين في المعلومات المالية من خلال العمل على مواءمة مصالح المديرين مع مصالح المساهمين، وتعزيز موثوقية المعلومات المالية، وسلامة عملية إعداد التقارير المالية (García-Meca and Sánchez-Ballesta, 2009, p.594) ، واتجه العديد من الباحثين الى دراسة دور آليات حوكمة الشركات المنظمة في الحد من إدارة الأرباح خاصة في ظل دورها بتوفير الرقابة الفعالة على الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية (Lin and Hwang, 2010, p. 59) ، ومن ثم دورها كأحد العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية بصفة عامة وجودة الأرباح بصفة خاصة (Larcker et al., 2007; Hutchinson et al., 2008; Jiang et al., 2008; Baber et al., 2012) ، كذلك دراسة تأثير ربحية العميل على فترة اصدار تقرير المراجعة خاصة مع تبنى عدد من الباحثين اتجاه سعى الشركات ذات الربحية المرتفعة إلى نشر قوائمها المالية بشكل أسرع من الشركات ذات الربحية المنخفضة (Chang & Yong, 2016) (Apadore & Noor, 2013) ، بينما اتجه البعض الآخر إلى أن ارتفاع مستوى الربحية للعميل الناجم عن زيادة حجم النشاط يتطلب مزيد من الوقت في عملية المراجعة للتحقق من صدق هذا الارتفاع في مستويات الربحية (Joshi & AL-Bastaki, 2000).

وبإصدار دليل الحوكمة المصري عام ٢٠١٦ والذي يشير الى أهمية آليات الحوكمة في ضبط ورقابة الأعمال في الشركات المقيدة في البورصة المصرية، واختلاف الشركات المقيدة في البورصة المصرية في فترة اصدار تقرير المراجعة والمحددة بعدم تجاوزها فترة ٩٠ يوم ، وتزايد الاهتمام بجودة الأرباح كمؤشر للأرباح الحقيقية للشركة ، تتلخص مشكلة البحث في الإجابة نظريا وعمليا على الأسئلة الآتية:

- ما هو تأثير آليات الحوكمة الداخلية على فترة اصدار تقرير المراجعة؟
- هل تؤثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة الأرباح؟
- هل يمكن لفترة اصدار تقرير المراجعة القيام بدور معدل للعلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية وجودة الأرباح؟

٣- هدف البحث: يسعى البحث الى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد تأثير آليات الحوكمة الداخلية على فترة اصدار تقرير المراجعة.
- تحديد تأثير آليات الحوكمة الداخلية على جودة الأرباح.

- تحديد دور فترة اصدار تقرير المراجعة كمعدل للعلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية وجودة الأرباح.

٤- أهمية البحث

يلقى اصدار دليل الحوكمة المصري عام ٢٠١٦ الضوء على أهمية آليات الحوكمة في ضبط ورقابة الأعمال في الشركات المقيدة في البورصة المصرية بما يتطلب دراسة أهميتها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية لهذه الشركات ، ولأسيما توقيت التقارير المالية والذي يشهد اختلاف الشركات المقيدة في البورصة المصرية في فترة اصدار تقرير المراجعة المحددة بعدم تجاوزها فترة ٩٠ يوم بما قد يؤثر على جودة هذه التقارير محده بجودة الأرباح والتي تعد مؤشر للأرباح الحقيقية للشركة ، والحاجه الى دراسة مدى تأثيرها بكل من آليات الحوكمة الداخلية وفترة اصدار تقرير المراجعة بما يسمح للمنظمات والهيئات العلمية والباحثين بتحديد مدى الحاجه الى اصدار تعديلات جديده في اللوائح المنظمة للبورصة المصرية.

٥- فروض الدراسة

يتم استعراض تحليل الدراسات السابقة وكيفية اشتقاق الفروض لاحقا

٥-١ الفرض الأول

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لآليات الحوكمة الداخلية على فترة اصدار تقرير المراجعة".

٥-٢ الفرض الثاني

" يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لآليات الحوكمة الداخلية على جودة الأرباح".

٥-٣ الفرض الثالث

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفترة اصدار تقرير المراجعة على تعديل العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية وجودة الأرباح "، وينقسم الى:

٥-٣-١ الفرض الثالث الفرعي الأول

" يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفترة اصدار تقرير المراجعة على تعديل العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية وجودة الأرباح إذا كانت فترة الإصدار أقل من الوسيط" .

٥-٣-٢ الفرض الثالث الفرعي الثاني

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفترة اصدار تقرير المراجعة على تعديل العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية وجودة الأرباح إذا كانت فترة الإصدار أكبر من الوسيط".

٦- حدود البحث

يتم التركيز على الشركات المساهمة المدرجة في البورصة المصرية فقط، مع استبعاد للبنوك والشركات المالية من عينة الدراسة لخضوعها لقوانين ولوائح تنظيمية خاصة، وتقتصر الدراسة التطبيقية على الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٧ وتعتمد قابلية النتائج للتعميم على ضوابط اختيار العينة.

٧- منهجية البحث

تعتمد الباحثة على المنهج الاستنباطي لدراسة وتحديد العلاقة بين المتغيرات والاشتقاق النظري للفروض الاحصائية من خلال الاطلاع على الدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بموضوع البحث ، كما تتبع المنهج الاستقرائي من خلال تجميع البيانات واجراء الدراسة التطبيقية لتحديد العلاقة بين كل من آليات الحوكمة الداخلية وفترة اصدار تقرير المراجعة وجوده الأرباح للشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية (التي تمثل عينة البحث) في الفترة محل الدراسة (٢٠١٥: ٢٠١٧) بهدف اختبار الفروض الاحصائية للبحث عمليا وتقديم تفسيرات منطقية لنتائج اختبار الفروض ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة.

ويمكن تقسيم البحث الى الأجزاء التالية:

٨- الإطار النظري لمتغيرات الدراسة.

٩- تحليل الدراسات السابقة لتحديد العلاقات بين المتغيرات واشتقاق الفروض.

١٠- الدراسة التطبيقية.

١١- الخلاصة والنتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية.

١٢- المراجع.

٨- الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

٨-١ مفهوم فترة اصدار تقرير المراجعة في ضوء الإصدارات المهنية

أشار مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB, 2010) بأن الهدف الرئيسي للتقارير المالية هو توفير المعلومات للمستخدمين وأصحاب المصالح في الشركات والتي تساعدهم في اتخاذ القرارات، على أن يتم نشر تلك المعلومات في التوقيت المناسب، قبل أن تفقد تلك المعلومات الملاءمة في مجال اتخاذ القرارات كأحد الخصائص الوصفية للمعلومات المحاسبية، ومع تزايد الاهتمام بتقرير المراجع، اتجهت الدراسات والمنظمات المهنية الى دراسة فترة اصدار تقرير المراجعة، واتجه البعض الى تسمية تلك الفترة Audit Report Lag، بينما يطلق عليها البعض الآخر مصطلح Audit Report Delay ، واختلف الباحثون في تحديد هذه الفترة ، حيث يشير البعض إلى انها الفترة بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع المراجع على تقرير المراجعة ،

(Hassan, 2016; Rusmin & Evans, 2017; Ettredge et al. 2006; leventis et al., 2005) ، بينما اتجه البعض الآخر الى تقسيمها إلى فترتين: الفترة الأولى تبدأ من تاريخ انتهاء السنة المالية وتمتد إلى تاريخ توقيع المراجع على تقرير المراجعة، أما الفترة الثانية فتبدأ من تاريخ توقيع المراجع على التقرير إلى تاريخ إتاحة هذه التقارير لأصحاب المصالح المستخدمين لها سواء تم نشرها في الصحف اليومية، أو على موقع البورصة أيهما أقرب. (khlif& Samaha,2014;Pizzini,et al., 2015)

بينما اتجه (Kim & Son, 2014) الى تقسيم فترة اصدار تقرير المراجعة الى فترتين : الفترة الأولى وتعد مسئولية المراجع الخارجي وهي الفترة ما بين انتهاء السنة المالية واعتماد المراجع الخارجي لتلك التقارير، أما الفترة الثانية تعد مسئولية ادارة الشركة وهي الفترة ما بين تاريخ اعتماد المراجع الخارجي للتقارير المالية وتاريخ إتاحة هذه التقارير لمستخدمي التقارير ، و تشير الممارسات في البورصة المصرية بعدم وجود تحكم من جانب الإدارة في تلك الفترة حيث أن الشركات ملزمة بتسليم التقارير المالية في أول جلسة تداول فور انتهاء اعتمادها من المراجع الخارجي ، وبالتالي تقع مسئولية تأخير إصدار التقارير المالية على مراجع الحسابات بمفرده دون إدارة الشركة (سعد، ٢٠١٤) ، بينما يشير (Dabor, & Uyagu, 2018) الى أن التأخير غير الطبيعي لفترة اصدار تقرير المراجعة هو جزء من فترة اصدار تقرير المراجعة والتي تتحدد بالمدة الزمنية الممتدة من نهاية السنة المالية للشركة إلى تاريخ تقرير المراجع والتي لا يمكن تفسيرها من خلال العوامل المحددة التي تم تحديدها من قبل الباحثين السابقين ، كما يشير Chan et al., (2016) الى أن التأخير غير الطبيعي للمراجعة هو التأخير الناجم عن الاختلاف الجوهرى بين المراجع والعمل فيما يتعلق بالممارسات المحاسبية أو الأرقام المحاسبية في تلك القوائم .

على الرغم من اختلاف الدراسات في تسمية تلك الفترة، إلا أن كلا المصطلحين يشيرا إلى نفس المعنى، وفى ضوء الاتجاهات السابقة لتعريف فترة اصدار تقرير المراجعة تعتمد الباحثة على اعتبارها الفترة ما بين انتهاء السنة المالية واعتماد المراجع الخارجي لتقرير المراجعة وتاريخ تقديم تقرير المراجعة لأصحاب المصالح المستخدمين على موقع البورصة.

اتجهت العديد من الدراسات الى تحديد العوامل المؤثرة على تأخر فترة اصدار تقرير المراجعة فقسمتها دراسة (Habib & Bhuiyan,2019) إلى:

- محددات متعلقة بالمراجعة (رأي المراجع وموسم المراجعة ونوع شركة المراجعة وتقديم المراجع لخدمات أخرى لنفس عميل المراجعة، وكذلك سمعة المراجع).

- محددات متعلقة بحوكمة الشركات (كوجود خبير مالي في لجنة المراجعة، وتركز الملكية وغيره).
- محددات تتعلق بالشركة محل المراجعة (تعقد العمليات، والربحية).

وعلى الرغم من تعدد وتنوع المحددات التي تؤدي الى تأخر تقرير المراجعة، اتجهت العديد من الدراسات الى التركيز على محددات حوكمة الشركات - على الرغم من تعدد وتنوع المحددات التي تؤدي الى تأخر تقرير المراجعة - خاصة بعد انهيار العديد من الشركات العالمية مثل Enron , WorldCom, Xerox, وما تبعها من سقوط مكتب Arthur Anderson واهتزاز ثقة المستثمرين في المهنة مما جعل الكونجرس الأمريكي يتدخل لإعادة تنظيم مهنة المراجعة من خلال اصدار قانون Sarbanes- Oxley عام ٢٠٠٢ (Habib & Bhuiyan, 2019).

٨-٢ آليات حوكمة الشركات الداخلية

يمكن تعريف حوكمة الشركات بأنها "الآليات التي تشجع الإدارة على العمل في إطار مصلحة المساهمين، والتي من شأنها توكيد وضمان رقابة المساهمين على أصول وموارد الشركة لتخفيض مشاكل الوكالة التي تحدث نتيجة الفصل بين الملكية والإدارة، وتقييد السلوكيات الانتهازية التي تقوم بها الإدارة (الوكيل) لتفضيل مصالحهم الشخصية على مصالح المساهمين (الأصيل) (Nitkin, 2007, p. 1; Pergola et al., 2009, p. 87)، وبالتالي يعد من أهم وظائف حوكمة الشركات ضمان جودة عملية إعداد التقارير المالية، وبالتبعية جودة المعلومات. ومن أهم الآليات الداخلية للحوكمة:

٨-٢-١ مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة المسئول عن رقابة جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية وبالتالي يقع عليه مسئولية الرقابة والسيطرة على سلوك الإدارة لتقليل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح المختلفة الى أدنى حد ممكن بما ينعكس على ارتفاع جودة الأرباح (Dimitropoulos and Asteriou, 2010, p. 190; Pergola et al., 2009, p. 89) وتتحدد آليات الحوكمة الداخلية لمجلس الإدارة في كل من استقلالية مجلس الإدارة، عدم الازدواجية، الخبرة المالية لأعضاء المجلس - عدد اجتماعات مجلس الإدارة (Lin and Hwang, 2010, p. 65; Salehi and Asgari, 2013, p. 6; Kamarudin et al., 2012, p. 920)

٨-٢-٢ لجنة المراجعة

يحدد كلا من (Stewart and Munro, 2007, P. 55) لجنة المراجعة بأنها "إحدى اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة، وتقوم بدور إيجابي في تحسين عملية المراجعة، وتساهم في الحد من التعارض بين الإدارة والمراجعين"، واتفق كلا من (حسن، ٢٠٠٩، ص. ٩١؛ عبد الفتاح، ٢٠١٣، ص. ١٨) على أنها آلية رقابية من الآليات الداخلية لحوكمة الشركات وتتكون من بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ويكون من بين هؤلاء الأعضاء عضواً على الأقل يمتلك الخبرة والمعرفة المحاسبية اللازمة للقيام بمراقبة ومراجعة التقارير والقوائم المالية.

ويتفق الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر عام ٢٠١٦ على استقلالية لجان المراجعة في أداء عملها وتبعيةها لمجلس الإدارة الذي يتولى إصدار قرارات التعيين (مركز المديرين المصري، ٢٠١٦، ص. ٢٣)، كما نصت المادة رقم ٣٧ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية على أن يكون لكل شركة مقيد لها أسهم أو شهادات إيداع مصرية بداول البورصة لجنة مراجعة يصدر باختيار أعضائها وتحديد رئيسها قرار من مجلس الإدارة بحيث لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال عمل الشركة، على أن يكون من بينهم عضوين مستقلين علي الأقل (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٩، ص. ٢٣).

وفي ظل التوصيات الصادرة عن هيئة تداول الأوراق المالية بالإضافة إلى ظهور قانون Sarbanes-Oxley Act عام ٢٠٠٢، والتي أكدت على ضرورة أن تتضمن لجان المراجعة مجموعة من الخصائص تكفل تفعيل دورها يعتمد تفعيل خصائص لجان المراجعة الاستناد على كل من - نظرية الوكالة والتي تفترض تعارض المصالح بين الأصيل والوكيل بما يتطلب وجود لجنة مراجعه لتقليل التعارض بين الأصيل والوكيل وتقليل عدم تماثل المعلومات الأمر الذي يؤدي الى منع أو تقليل المصالح الذاتية للوكيل، بينما تعتمد نظرية أصحاب المصالح على أن جوهر أنشطة حوكمة الشركات تخدم أصحاب المصالح المختلفة بجانب مصلحه المساهمين (الجوهري، ٢٠١٧، ص. ٧٥)، وبالتالي تظهر أهمية آليات الرقابة وخاصة لجان المراجعة التي تتبناها الشركات، وفي ضوء نظرية الإشراف يتوفر لدى أعضاء مجلس الإدارة الداخليين القدرة على المساهمة بشكل أكثر فعالية في قرارات اللجان الفرعية المنبثقة من مجلس الإدارة كجان المراجعة وغيره، وذلك بسبب توافر المعرفة الفنية بأمر الشركة (Zabojnikova, 2016, p. 4).

وفي ضوء النظريات الثلاث السابقة يمكن تحديد خصائص لجان المراجعة في (الاستقلالية - الازدواجية - حجم لجان المراجعة- عدد اجتماعات لجنة المراجعة) ، ويعد استقلالية لجنة المراجعة إحدى سمات النظام الفعال لحوكمة الشركات ، فكلما زاد استقلال لجنة المراجعة، ارتفعت قدرتها على توفير قدر أكبر من الموضوعية في مراقبة عملية إعداد التقارير المالية من قبل الشركة، وبالتالي تصبح قادرة على وضع تساؤلاتها ومناقشاتها دون خوف أو محاباة، كذلك كلما زادت عدد اجتماعات لجنة المراجعة تزداد قدرة أعضاء اللجنة على الإلمام بجميع الأمور ومناقشتها بصورة كبيرة (Beasley et al., 2000, p. 444; Kamarudin et al., 2012, p. 920) ، أما الخبرة المالية للجنة المراجعة - يتطلب الإشراف على إعداد التقارير المالية الإلمام بالقواعد الفنية والمعايير المحاسبية وبالتالي أكثر قدرةً على تقييد إدارة الأرباح (Miko and Kamardin, 2015, p. 652) ، وبالتالي تزداد فعالية اللجنة في زيادة جودة الأرباح (أو جودة التقارير) والحد من إدارة الأرباح (Krishnan et al., 2011, p. 2100) ، ولذلك تطلبت بورصات الأوراق المالية بكافة الدول التي تلزم الشركات بتشكيل لجان للمراجعة - مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومقاطعة هونج كونج بالصين- أن يتواجد عضو واحد على الأقل من أصحاب الخبرة في مجال المحاسبة أو التمويل ضمن تشكيل لجان المراجعة.

٨-٢-٣ هيكل الملكية

يعد هيكل الملكية أحد آليات الحوكمة الداخلية للشركات ، و يشير تركيز الملكية إلى المجموعة التي لديها التأثير الأكبر بين حملة الأسهم ، في حين يشير تشتت الملكية إلى فصل الملكية بين المديرين وحملة الأسهم . وتتجه الشركات التي تتسم بتشتت هيكل ملكية إلى الإفصاح عن مزيد من المعلومات لخدمة أصحاب المصالح المختلفة ، بينما تتجه الشركات المغلقة المركزة الملكية إلى تأخير الإفصاح عن المعلومات المالية عند الأخذ في الاعتبار عامل تكلفة الوكالة وعدم تماثل المعلومات .

وتميل الشركات المدرجة بالبورصة المصرية إلى تركيز الملكية وبالتالي تزداد مشاكل الوكالة الناشئة عن الفصل بين الملكية والرقابة فيها يكون أقل من غيرها من الشركات الأخرى التي تتميز بهيكل ملكية أكثر تنوعاً والمساهمين الأكثر سيطرة يمكن أن تمارس تأثيراً قوياً على الإدارة لصالح مصالحهم الخاصة، ونتيجة لذلك زاد الاهتمام بالصراعات الناشئة بين كبار المساهمين والأقلية (سعده ، ٢٠١٤ ؛ Ettredge et al, 2006) ويعتبر هيكل الملكية واحداً من أكثر آليات الحوكمة أهمية لحل مشاكل الوكالة والتي من شأنها التأثير على توقيت نشر التقارير المالية للشركات (سليم ، ٢٠١٩) .

٨-٣ جودة الأرباح ونماذج القياس

يتجه العديد من مستخدمي التقارير المالية من مستثمرين ومحلي القوائم المالية وغيرهم على الاعتماد على رقم الأرباح كمقياس أساسي لأداء الشركات ، حيث تعد معلومات الأرباح أحد المكونات الهامة عند النظر في اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال معرفة نوعية أرباح الشركات بما يمكن من تقليل مخاطر المعلومات الخاطئة (Al-Thuinebat et al., 2011) ، ولذلك يعتبر إعداد هذه الأرباح والتقرير عنها بالجودة المطلوبة أمرًا بالغ الأهمية في تحقيق التوازن في الأسواق المالية والكفاءة في عملية توزيع وتخصيص الموارد المتاحة، وخدمة مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ قراراتهم الرشيدة.

واتجهت العديد من الدراسات الى الاهتمام بجودة الأرباح ، حيث تعتبر الأرباح منخفضة الجودة مؤشر لسوء توزيع الموارد تؤدي إلى تحويل الموارد تجاه المشروعات الوهمية والتي تتطلب مدفوعات متوقعة وهمية بدلا من التركيز على المشروعات الحقيقية وما تتطلبه من مدفوعات متوقعة حقيقية (Schipper and Vincent, 2003, p.99) ، وتزايد الاهتمام بجودة الأرباح مع اختلاف مفهومها باختلاف أصحاب المصالح المختلفة واختلاف طبيعة وغرض استخدام المعلومات المحاسبية (Dichev; & Tang 2008, p. 2; Kirschenheiter and Melumad, 2004, p.5, عوض, ٢٠٠٦، ص ٢٠٠).

وقدم Dichev and Tang, (2008) جودة الأرباح من ثلاث وجهات نظر - تعتمد الأولى على ارتباط جودة الأرباح بصورة مشروطة بمدى ملاءمة المعلومات لمتخذي القرار، أما الثانية يعتمد جودة رقم الأرباح التي يتم الاعلان عنها على قدرتها في تقديم معلومات مفيدة عن الأداء المالي للشركة في عدد من الجوانب التي لا يتم ملاحظتها، وترتكز وجهة النظر الثالثة على أنه يعتمد تحديد جودة الأرباح على جانبين هامين هما مدى ملاءمة الأداء المالي للشركة لاتخاذ القرار من ناحية ومدى قدرة النظام المحاسبي على قياس الأداء من ناحية أخرى ، وبالتالي يمكن تقييم جودة الأرباح بالنظر الى مدى اعتماد أي قرار على التمثيل المعلوماتي للأداء المالي، ولم تعد الجودة مقيدة بمدى دلالتها على فائدة القرار في سياق قرارات تقييم حقوق الملكية فقط (Dabor, & Uyagu, (2018).

وبالنظر الى مفهوم جودة الأرباح على أنه يعتمد على أهداف متخذ القرار ودور رقم الأرباح في نماذج اتخاذ القرار - يمكن تعريف جودة الأرباح (Chan et al. (2003, p. 1 بأنها مدى انعكاس الملامح والعوامل الأساسية للتشغيل في الأرباح التي يتم الإفصاح عنها. في حين

يرى (Dechow and Schrand, (2004, p. 2) ، بأنها تُعبر عن خلو رقم الأرباح من البنود غير العادية واتسامه بالثبات ، وعرفها كلٌّ من Pratt (2011, p. 1) ; Hodge, (2003, Footnote 1) ; (185) بمدى اختلاف صافي الدخل المُعلن عن الأرباح الحقيقية "الدقيقة غير المتحيزة" التي تمثل الأداء المالي الحقيقي للشركة.

كما عرّف (Dechow and Schrand (2004, p.5) جودة الأرباح بأنها قدرة رقم الأرباح على أداء ثلاث مهام وهي أن يعكس الأداء التشغيلي الحالي للشركة، وأن يكون مؤشرًا جيدًا للأداء التشغيلي في المستقبل، وأن يكون مقياسًا موجزًا لتحديد قيمة الشركة ، بينما عرّفها Bellovary et al. (2005, p. 32) بمدى تعبير الأرباح التي تُفصح عنها الشركة بصدق عن الأرباح الحقيقية والفعالية للشركة، بالإضافة إلى منفعتها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية، بينما عرفها Lo (2008, p. 351) بأنها تتمثل في مدى التحفظ في التقرير والإفصاح عن الأرباح، أو بمعنى آخر التقرير عن الأرباح من خلال نظام محاسبي يطبق قواعد المحاسبة المتحفظة، ويشير Pergola et al., (2009, p. 88) إلى أن جودة الأرباح تتمثل في استمرارية الأرباح وقدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، ومن ناحية أخرى عرّفها (Bhattacharya et al. (2013, p. 483) بأنها مدى اقتراب أرباح الشركة من التدفقات النقدية .

وفى ضوء التعريفات السابقة، يلاحظ اختلاف هذه التعريفات باختلاف مداخل اتخاذ القرار ومستخدميها من المستثمرين والدائنين ومحلي القوائم المالية وغيرهم، ولذلك جودة الأرباح هي قدرة رقم الأرباح على أداء ثلاث مهام وهي أن يعكس الأداء التشغيلي الحالي للشركة، وأن يكون مؤشرًا جيدًا للأداء التشغيلي في المستقبل، وأن يكون مقياسًا موجزًا لتحديد قيمة الشركة.

٨-٣-١ نماذج قياس جودة الأرباح

اتجهت دراسة (Dechow et al., (2010, p. 350 الى تبويب مقاييس جودة الأرباح الى ثلاث مقاييس - الأولى: مقاييس متعلقة بخصائص الأرباح وهي استمرارية الأرباح والمستحقات وتمهيد الأرباح والتوقيت غير المتماثل والاعتراف الوقتي بالخسارة، وتجاوز الأرباح المتوقعة ، ويعتمد مؤشر استمرارية الأرباح على أن جودة الأرباح تزداد (Chalmers et al., 2011) (Penman and Zhang, 2002) كلما كانت الأرباح الحالية لها صفة الاستمرارية - أي تتكرر مستقبلا - مما يعني أن الأرباح الحالية هي مؤشر جيد للأرباح المستقبلية. وتعد المعلومات المحاسبية ملائمة وبالتالي ذات جودة عالية كلما كانت تساعد على التنبؤ (Francis et al., (2010; Clinch, et al., 2004 ؛ أما الثانية تلك المقاييس الخاصة باستجابة المستثمرين للأرباح وهي معامل استجابة الأرباح، والقدرة التفسيرية (R^2) لنموذج عوائد السهم والأرباح؛ وتتكون

المجموعة الثالثة من مؤشرات خارجية External Proxies عن وجود أخطاء في التقرير عن الأرباح، وتشمل إعادة إصدار القوائم المالية Restatement، والتقرير عن أوجه قصور في إجراءات الرقابة الداخلية، ونشرات الدعاوى القضائية التي ترفعها، وكذا العقوبات التي تفرضها هيئات تنظيم الأسواق المالية ضد الشركات المخالفة للوائح والقوانين والمعايير المحاسبية (Francis et al., 2006).

ومع تعدد مقاييس جودة الأرباح تتجه معظم الدراسات الى الاعتماد على المستحقات كمؤشر عن إدارة الأرباح والتي تعتبر مقياسا عكسيا لجودة الأرباح، وقد تم استخدام حجم الاستحقاق الاختياري كمقياس بديل لجودة الأرباح بصورة كبيرة من قبل الباحثين خاصة في ظل خضوع عدد من الحسابات للحكم والتقدير الشخصي ما يجعلها أداة قد تستغلها إدارة الشركة في التلاعب بالأرباح وتضليل أصحاب المصالح (Hunton et al., 2006; Dechow & Schrand, 2004)، بما يؤدي الى زيادة احتمال احتواء رقم الأرباح على أخطاء في التقدير، واحتمالية وجود إدارة للأرباح ومن ثم انخفاض جودة تلك الأرباح.

ويعد من أهم النماذج الإحصائية الأكثر استخدامًا في الفكر المحاسبي وقياس المستحقات التقديرية، حيث تتمثل المستحقات التقديرية في البواقي Residuals المستخرجة من تطبيق عدد من النماذج والتي بدأت بنموذج جونز الذي تم تقديمه في دراسة (Jones, 1991)، حيث قام بوضع المستحقات الكلية كمتغير تابع، ووضع الأصول الثابتة والتغير في المبيعات كمتغيرين مستقلين يمثلان المستحقات غير التقديرية التي تحدث نتيجة الظروف الاقتصادية لبيئة عمل الشركة وليس للإدارة دخل فيها، ومن ثم فإن بواقي هذا النموذج أو الجزء غير المفسر من التغير في المستحقات الكلية يمثل المستحقات التقديرية، وتبعه العديد من النماذج المعدلة لنموذج جونز مرورًا بنموذج جونز المعدل (Dechow et al., 1995)، والذي تم فيه إجراء التعديلات لتلافي عيوب نموذج جونز باستبعاد التغير في إيرادات المبيعات الآجلة في سنوات القياس من نموذج جونز، وتبعه (Kothari et al., 2005) بتقديم نموذج جونز المقوم بالأداء وفيه تتم مقابلة نتائج المستحقات الاختيارية المحتسبة من نموذج جونز (أو جونز المعدل) لكل شركة مع نظائرها الخاصة بالشركات التي تقاربها في الأداء مقيسًا بمعدل العائد على الأصول في نفس الصناعة ولنفس العام، وفيه تتم مقابلة نتائج المستحقات الاختيارية المحتسبة من نموذج جونز (أو جونز المعدل) لكل شركة مع نظائرها الخاصة بالشركات التي تقاربها في الأداء مقيسًا بمعدل العائد على الأصول في نفس الصناعة ولنفس العام (Dechow et al., 2010, p. 359)، وقدم Dechow and Dechow (2002) نموذج يعتمد على جودة المستحقات وليس قيمة المستحقات وفيه تم وضع المستحقات كدالة في التدفقات النقدية للسنة الماضية والحاضرة واللاحقة، يشير الانحراف المعياري أو القيمة

المطلقة لبواقى النموذج إلى جودة المستحقات باعتباره مقياس مطلق لمدى وجود أخطاء في تقدير المستحقات. ولكن لم يعتمد عليه الباحثين عند تحديد جودة الأرباح بل اتجه العديد منهم على نماذج جونز، وركز البعض على نموذج جونز المعدل المقوم بالأداء وهو ما تعتمد عليه الباحثة .

وبالتالي تعتمد الباحثة على نموذج جونز المعدل المقوم بالأداء (Kothari et al., 2005) في قياس المتغير التابع (جودة الأرباح المحاسبية)، بحيث تمثل القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية المستخرجة من ذلك النموذج مقياس عكسي لجودة الأرباح المحاسبية. ويأخذ النموذج الشكل التالي:

$$TACC/LagTA = \alpha_0 + \alpha_1(1/LagTA) + \alpha_2(\Delta REV - \Delta REC)/LagTA + \alpha_3(LagROA) + \alpha_4(PPE/LagTA) + \varepsilon \quad (1)$$

حيث إنه بالنسبة لكل شركة في كل سنة:

TACC = المستحقات الكلية، وتساوي الفرق بين صافي الدخل من واقع قائمة التدفقات النقدية وصافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية؛

ΔREV = التغير في صافي المبيعات؛

ΔREC = التغير في صافي العملاء وأوراق القبض؛

LagROA = العائد على الأصول للسنة السابقة، ويساوي صافي الدخل للسنة السابقة من واقع قائمة التدفقات النقدية مقسوماً على إجمالي أصول السنة السابقة؛

PPE = إجمالي الأصول الثابتة (قبل خصم مجمع الإهلاك)؛

LagTA = إجمالي الأصول في السنة السابقة.

ε = بواقى النموذج

٩- تحليل الدراسات السابقة لتحديد العلاقات بين المتغيرات واشتقاق الفروض

٩-١ العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية وفترة إصدار تقرير المراجعة

استهدفت دراسة (Affify, 2009) اجراء دراسة تحليلية للعلاقة بين خصائص حوكمة الشركات في مصر وفترة إصدار تقرير المراجعة من خلال دراسة لعينة مكونة من ٨٥ شركة مدرجة بالبورصة المصرية خلال عام ٢٠٠٧، وتوصلت الدراسة الى أن متوسط فترة المراجعة لشركات العينة ٦٧ يوماً، تراوحت الفترة بين ١٩ يوماً كحد أدنى و ١٥ يوماً كحد أقصى، كما توصلت الى وجود علاقة سلبية بين استقلال المجلس ووجود لجنة مراجعه من ناحية وبين فترة إصدار تقرير

المراجعة. فكلما زاد استقلال المجلس ينعكس بالإيجاب على جودة الإفصاح المالي وزيادة فعالية عملية المراجعة مما يعمل على تقليل فترة المراجعة، كما تلعب لجنة المراجعة دوراً هاماً في الاتصال بين الإدارة العليا وبين المراجع الخارجي بما يؤثر على تقييم المراجعين لمخاطر المراجعة والمخاطر الرقابية مما يقلل فترة إصدار تقرير المراجعة ، كما توصلت الدراسة الى وجود علاقة سلبية بين كل من تركيز الملكية والربحية وحجم الشركة وبين فترة إصدار تقرير المراجعة، ولم تتوصل الدراسة الى وجود دلالة إحصائية بين نوع المراجع وفترة إصدار تقرير المراجعة .

أما دراسة (Apador .k, et al., (2013 تناولت تحليل العلاقة بين خصائص عناصر حوكمة الشركات (استقلال المجلس، تركيز الملكية، استقلال لجنة المراجعة من حيث خبراتها وعدد اجتماعاتها وحجمها ولجنة المراجعة) وبين فترة إصدار تقرير المراجعة من خلال دراسة عينة مكونه من ١٨٠ شركة بالبورصة الماليزية تم اختيارها من إجمالي ٨٤٣ شركة خلال عامي ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، وتوصلت الدراسة الى أنه يوجد علاقة إيجابية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وخبرة اللجنة واستقلال المجلس وتركيز الملكية وبين فترة إصدار تقرير المراجعة، كما توجد علاقة سلبية بين حجم لجنة المراجعة ونوع المراجع والربحية وبين فترة إصدار تقرير المراجعة، وبلغ الحد الأقصى لفترة المراجعة ١٤٨ يوماً والحد الأدنى ٢٦ يوماً ومتوسط الفترة للشركات ١٠٠ يوم لإنهاء المراجعة.

وتناولت دراسة (Fakhfakh & Jarboui, (2016 تحديد العلاقة بين الحوكمة وخصائص المراجعين الخارجيين و توقيت التقارير السنوية في ضوء التعديلات الحالية لقانون الحماية المالية (٢٠٠٥) في تونس وأثره على فائدة المعلومات المتاحة للمستخدمين الخارجيين، وتعتمد على منهجية من ٢٨ شركة تونسية مدرجه في بورصة تونس خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٣ ، وتستخلص الدراسة بأن هيكل الحوكمه الجيد يلعب دورا هاما في تحسين جودة وتوقيت التقارير المالية .

واتجهت دراسة (Bagulaidah et al., (2017 الى اختبار علاقة فترة إصدار تقرير مراجع الحسابات الخارجي ونوع المراجع الخارجي وحجم وعدد اجتماعات لجنة المراجعة مع الاداء المالي، وتمثلت العينة النهائية لهذا البحث من ٧١ شركة مسجلة في البورصة العمانية ، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين فترة إصدار تقرير المراجع الخارجي والاداء المالي للشركات العمانية أي كلما تأخر المراجع الخارجي في إصدار تقرير المراجعة كلما انعكس ذلك سلبيا على أداء الشركات المالي، كذلك وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين اجتماعات لجنة المراجعة والاداء المالي للشركات، أي كلما زادت كفاءة لجنة المراجعة من خلال الاجتماعات المتكررة كلما تحسن اداء الشركات المالي.

بينما تناولت دراسة السيد ، (٢٠١٨) تحديد أثر جودة المراجعة الخارجية علي فترة اصدار تقرير المراجعة بغرض تخفيض فترة اصدار تقرير المراجع وتلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات، وزيادة كفاءة المعلومات لشركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري- في الفترة من ٢٠١٢ الي ٢٠١٦ ، وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين كل من (حجم الشركة، الرافعة المالية، وتاريخ نهاية السنة المالية) وفترة اصدار تقرير المراجعة ، ووجود علاقة ارتباط عكسية ومعنوية بين كل من (الربحية، التخصص المهني لمكتب المراجعة، وحجم مكتب المراجعة) وفترة اصدار تقرير المراجعة.

أما دراسة (Abdillah et al.,2019) تناولت فحص وتحليل العوامل التي تؤثر على كفاءة المراجع في إتمام عملية المراجعة مقاسة بفترة إصدار تقرير المراجعة ARL ، وتم اختيار العوامل المستخدمة في هذه الدراسة بالاعتماد علي خصائص الشركة وخصائص المراجع. وتمثلت خصائص الشركة في كل من فعالية لجنة المراجعة والوضع المالي والتعقيد المحاسبي والربحية، بينما تشمل خصائص المراجع كل من سمعة مراجع الحسابات ومدة المراجعة وتخصص مكتب المراجعة. وبالاعتماد على عينه من عدد ٧٧ شركة من عدد ٢٣١ شركة من الشركات الصناعية المدرجة في البورصة الإندونيسية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، توصلت الدراسة الى أن فعالية لجنة المراجعة والربحية لهم تأثير سلبي كبير على فترة إصدار تقرير المراجعة، بينما كان لمتغير الوضع المالي للشركة تأثير إيجابي كبير على فترة اصدار تقرير المراجعة. ولم يتضح للتعقيد المحاسبي وسمعة المراجع وتخصص صناعة المراجع تأثيرًا كبيرًا على فترة اصدار تقرير المراجعة.

تقدم دراسة (Habib and Bhuiyan,2019) تحليلًا تخيصيًا لعوامل تحديد فترة اصدار تقرير المراجعة، وهي فترة محددة بين نهاية السنة المالية للشركة وتاريخ تقرير المراجعة، واعتمدت الدراسة التحليلية على ثلاث محددات الأولى متعلقة بالمراجعة والثانية بحوكمة الشركات، أما الثالثة تتعلق بالشركة، وتوصلت الدراسة إلي أن رأي المراجع ومتغيرات موسم المراجعة تزيد من فترة اصدار تقرير المراجعة، في حين أن الانتماء الي مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى Big ٤ والخدمات الأخرى ومدة الاحتفاظ بالمراجع الخارجي Audit Tenure تقلل من فترة إصدار تقرير المراجعة. ومن بين محددات حوكمة الشركات فإن وجود عضو خبير مالي في لجنة المراجعة، وتركز الملكية يقلل من فترة اصدار تقرير المراجعة. وأخيرًا يكشف فحص خصائص مستوى الشركة أن تعقد عمليات الشركة يزيد من فترة إصدار تقرير المراجعة، بينما تقلص الربحية من هذه الفترة.

وتناول إبراهيم ، (٢٠١٩) تحديد مدى تأثير الخصائص المرتبطة بتشكيل وأداء كل من لجان المراجعة الداخلية ومجالس ادارات الشركات على فترة اصدار تقرير المراجع الخارجي في البيئة المصرية باستخدام عينة حكمية من جميع الشركات المسجلة بالبورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٧ وتوصلت الدراسة الى أن متوسط فترة إصدار القوائم المالية المعتمدة من المراجع الخارجي ٧٣ يوم ، مما يعنى أن غالبية الشركات تلتزم بالقواعد المحددة لتلك الفترة في البيئة المصرية والتي حددتها المادة السادسة من قواعد القيد والشطب في البورصة المصرية بثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، وأن الشركات غير الملتزمة بالحدود القصوى لتلك المسألة تمثل استثناء وليس قاعدة، كما توصلت الى عدم تأثير العديد من الخصائص المرتبطة بلجان المراجعة الداخلية وحجم مجلس الادارة على فترة إصدار القوائم المالية المعتمدة من المراجع الخارجي.

واتجهت دراسة Raweh et al. (2019) الى توفير أدلة تجريبية عن العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وفترة اصدار تقرير المراجعة باستخدام بيانات من ٢٥٥ شركة مدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧، وتوصلت الى أن حجم لجنة المراجعة يرتبط إيجابيا بفترة اصدار تقرير المراجعة، بينما وجدت الدراسة وجود علاقة عكسية بين خبرة لجنة المراجعة المالية وفترة اصدار تقرير المراجعة. ومع ذلك فإن هذه الدراسة لم تصل لوجود ارتباط بين استقلالية لجنة المراجعة واجتماعاتهم وفترة اصدار تقرير المراجعة، وتوصلت الى أن الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في سلطنة عمان ليست فعالة مقارنة بما هو في الدول المتقدمة.

وفى ضوء ما سبق ، اتجهت دراسة Afify,(2009) الى أن متوسط فترة المراجعة ٦٧ يوم ، بينما تصل ١٠٠ يوم في دراسة Apadore and Noor,(2013) ، واتجه ابراهيم ،(٢٠١٩) الى أن متوسط فترة المراجعة تصل ٧٣ يوم في البيئة المصرية ، كما يلاحظ أنه بالرغم من اتفاق غالبية الدراسات في وجود تأثير لآليات الحوكمة على فترة اصدار تقرير المراجعة، الا انها اختلفت في نوعية التأثير - حيث اتجهت دراسة Afify,2009 الى وجود علاقة سلبية بين كل من (استقلال مجلس الإدارة ووجود لجنة المراجعة وتركز الملكية والربحية وحجم الشركة) وفترة اصدار تقرير المراجعة ، بينما لم تتوصل الى وجود دلالة إحصائية بين نوع المراجع وفترة اصدار تقرير المراجعة ، بينما أشار Apadore and Noor,(2013) الى وجود علاقه إيجابية بين كل من (عدد اجتماعات لجنة المراجعة وخبرة اللجنة واستقلال مجلس الإدارة وتركز الملكية) وفترة اصدار تقرير المراجعة ، كما توجد علاقه سلبية بين كل من (حجم لجنة المراجعة ونوع المراجع والربحية) وفترة اصدار تقرير المراجعة ، أما السيد ، (٢٠١٨) توصل في دراسته إلي وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين كل من (حجم الشركة، الرافعة المالية، وتاريخ نهاية السنة المالية) وفترة اصدار تقرير

المراجعة ، ووجود علاقة ارتباط عكسية بين كل من (الربحية، التخصص المهني لمكتب المراجعة، وحجم مكتب المراجعة) وفترة إصدار تقرير المراجعة، وتوصلت دراسة (Raweh et al., 2019) الى وجود علاقة إيجابية بين حجم لجنة المراجعة وفترة إصدار تقرير المراجعة ، وعلاقة عكسية بين خبرة لجنة المراجعة المالية وفترة إصدار تقرير المراجعة. ومع ذلك فإن هذه الدراسة لم تصل لوجود علاقة بين استقلالية لجنة المراجعة واجتماعاتهم وفترة إصدار تقرير المراجعة، ومع اختلاف الدراسات في نوعية تأثير آليات الحوكمة الداخلية على فترة إصدار تقرير المراجعة، اتجهت دراسة ابراهيم، (٢٠١٩) الى عدم تأثير العديد من الخصائص المرتبطة بلجان المراجعة الداخلية وحجم مجلس الادارة على فترة إصدار التقارير المالية المعتمدة من المراجع الخارجي، مع وجود علاقة سلبية بين الربحية وفترة إصدار تقرير المراجعة.

ووفقا لما سبق، يمكن صياغة الفرض الأول : " يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لآليات الحوكمة الداخلية على فترة إصدار تقرير المراجعة " .

٩-٢ العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية وجودة الأرباح

مع تزايد الاهتمام بجودة الأرباح كأحد ركائز جودة المعلومات المحاسبية، وأهمية تقرير المراجع الخارجي، يمكن التعرض لعدد من الدراسات السابقة التي تناولت هذه الجزئية كالتالي:

تناول (Ghosh et al. 2010) اختبار العلاقة بين خصائص كلٍ من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وبين إدارة الأرباح، وذلك قبل وبعد إصدار قانون Sarbanes-Oxley Act بالتطبيق على ١٥٠٠ شركة خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٥، وتوصلت إلى وجود علاقة معنوية بين كلٍ من حجم مجلس الإدارة وحجم لجنة المراجعة وبين إدارة الأرباح ، وعدم وجود علاقة معنوية بين نسبة الأعضاء الخارجيين في كلٍ من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وبين إدارة الأرباح ؛ حيث يشير زيادة حجم كلٍ من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة إلى زيادة فعاليتها في رقابة عملية إعداد التقارير المالية، وعدم انخفاض إدارة الأرباح بعد إصدار قانون Sarbanes-Oxley Act.

بينما استهدفت دراسة (صالح، ٢٠١١) اختبار مدى وجود علاقة بين جودة الأرباح وبعض جوانب الحوكمة المتمثلة في مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ، باستخدام عينة مكونة من ٤٥ شركة مساهمة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية من عدد ١٤٦ شركة تمثل مجتمع الدراسة ، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة حيث تؤدي زيادة نسبة الملكية الى انخفاض مستوى جودة الأرباح، ولم يتبين وجود علاقة بين جودة الأرباح وحجم واستقلالية مجلس الإدارة ، كما توصلت

الدراسة الى وجود علاقة طردية بين جودة الأرباح واستقلالية لجنة المراجعة ولم تتوصل الدراسة الى وجود علاقة بين جودة الأرباح ونشاط لجنة المراجعة المتمثل في عدد اجتماعاتها.

بينما اتجه هلال، (٢٠١٢) الى اختبار أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح. وقد تمثلت متغيرات هيكل الملكية في الملكية المؤسسية والملكية العائلية وملكية كبار المساهمين، كما تضمنت خصائص لجنة المراجعة كل من استقلال أعضاء لجنة المراجعة، خبرة أعضاء لجنة المراجعة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة بالتطبيق على ٤٢ شركة خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية غير معنوية بين كلٍ من الملكية المؤسسية وملكية كبار المساهمين وبين ممارسات إدارة الأرباح؛ حيث تزداد ممارسات إدارة الأرباح في الشركات التي يتميز هيكل ملكيتها بوجود مستثمر مؤسسي أو وجود مجموعة من كبار المساهمين، ووجود علاقة عكسية معنوية بين الملكية العائلية وممارسات إدارة الأرباح؛ حيث تقل ممارسات إدارة الأرباح في الشركات التي تأخذ شكل الملكية العائلية، كذلك وجود علاقة عكسية معنوية بين خصائص لجنة المراجعة (الاستقلال، الخبرة، عدد الاجتماعات) وبين ممارسات إدارة الأرباح حيث تقل إدارة الأرباح كلما توافر لدى أعضاء لجنة المراجعة الاستقلال والخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة بالإضافة إلى زيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة.

وتناول إبراهيم (٢٠١٤) الدور الذي يمكن أن تقوم به لجنة المراجعة بالشركة وفقاً لضوابط معينة لتشكيلها، والمهام التي تقوم بها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالشركة - بالتطبيق على ٩٥ شركة خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢ - وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها وجود تأثير جوهري لكل من خبرة أعضاء لجنة المراجعة بالشركة، دعم لجنة المراجعة لاستقلالية المراجع الخارجي للشركة، قيام لجنة المراجعة بفحص نظام الرقابة الداخلية، قيام لجنة المراجعة بفحص التقارير المالية للشركة، نسبة الرافعة المالية بالشركة، والسمعة المهنية للمراجع الخارجي للشركة على المتغير التابع (مستوى ممارسة إدارة الأرباح بالشركة) والذي تم قياسه عن طريق متوسط المستحقات الاختيارية للشركة.

وتناول Wang et al. (2016) قياس أثر وجود لجنة المراجعة بالشركة على جودة الأرباح بالتطبيق على ٣١٣ شركة خلال عام ٢٠١١. وتم قياس وجود لجنة المراجعة من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة (١) في حالة وجود لجنة المراجعة بالشركة، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك، بينما تم استخدام الاستحقاق الاختياري كمقياس لجودة الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين وجود لجنة المراجعة وجودة الأرباح.

واتجه (2017) Juhmani، الى تحديد العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة (استقلال لجنة المراجعة، وحجم لجنة المراجعة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة) وإدارة الأرباح، بالتطبيق على ٣١ شركة خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين كلٍ من حجم لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة وبين الاستحقاقات التقديرية (كمؤشر لإدارة الأرباح)، كذلك وجود علاقة إيجابية معنوية بين حجم شركة المراجعة (كمتغير رقبائي) والاستحقاقات التقديرية، بينما لا توجد علاقة معنوية بين كلٍ من استقلال لجنة المراجعة وعدد اجتماعات لجنة المراجعة والاستحقاقات التقديرية، كذلك لا توجد علاقة معنوية بين كلٍ من حجم الشركة والرافعة المالية (متغيرات رقابية) وبين الاستحقاقات التقديرية.

وفي ضوء هذه الدراسات يوجد علاقه بين كل من آليات الحوكمة الداخلية بصورة اجمالية وجودة الأرباح ومع الاختلاف في نوعية التأثير، فمثلا كما في دراسة (Ghosh et al., 2010) الى وجود علاقه معنويه بين حجم مجلس الادارة وحجم لجنة المراجعة وإدارة الأرباح ، بينما (صالح ، ٢٠١١) توصل لعدم وجود علاقه بين استقلالية وحجم مجلس الادارة وجودة الأرباح ، بينما اتجه هلال (٢٠١٢) الى اختبار العلاقة بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح ووجود علاقة عكسية بين لجنة المراجعة وإدارة الأرباح ، واتفق إبراهيم ، (٢٠١٤) بوجود علاقة بين لجنة المراجعة وإدارة الأرباح ، كما اتفق (Wang et al. 2016) على وجود علاقة معنوية بين لجنة المراجعة وجودة الأرباح ، بينما توصل (Juhmani 2017) بأنه لا توجد علاقة معنوية بين كلٍ من استقلال لجنة المراجعة وعدد اجتماعات لجنة المراجعة والاستحقاقات التقديرية وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين كلٍ من حجم لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة وبين الاستحقاقات التقديرية.

وبالتالي يمكن صياغة الفرض الثاني: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لآليات الحوكمة الداخلية على جودة الأرباح.

٩-٣ العلاقة بين فترة اصدار تقرير المراجعة وجودة الأرباح وآليات الحوكمة الداخلية

اتجهت دراسة (McGee and Yuan, 2011) ، الى إجراء تحليل مقارن لتوقيت إعداد التقارير المالية للشركات فى الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (EU). وتوصلت إلى أن الشركات الصينية استغرقت وقتاً أطول بكثير للإبلاغ عن النتائج المالية من الشركات الأوروبية أو الأمريكية، بينما استغرقت شركات الاتحاد الأوروبي وقتاً أطول بكثير للإبلاغ عن النتائج المالية مقارنة بالشركات الأمريكية. كما تجد الشركات التي لا تقدم تقاريرها في الوقت المناسب صعوبة في

جذب رأس المال وتنخفض لديهم ممارسات الحوكمة الخاصة بهم عن الممارسات المثالية - مما يؤثر سلبيًا على سمعة الشركة داخل المجتمع المالي، وبالتالي قد تعاني الشركات الصينية البطيئة في الإبلاغ عن نتائجها المالية من عواقب سلبية من حيث السمعة والقدرة على زيادة رأس المال.

وتناول الإبياري، (٢٠١٧) في دراسته تحديد مدى تأثير فترة إصدار تقرير المراجعة على قيمة المنشأة بتحليل فترة تأخير المراجعة الى فترتين: فترة متوقعة من تاريخ إتمام إجراءات المراجعة حتى اعداد تقرير المراجعة ، والفترة الأخرى هي فترة غير متوقعة تبدأ من تاريخ اعداد تقرير المراجعة حتى تاريخ نشر تقرير المراجعة ، وباستخدام عينه لعدد من ٣٤ شركة مساهمه مصرية مع قائمة استقصاء موجهه لعينه من أعضاء لجنة المراجعة ٢٩ عضوا ، ٢٣ مراجع من المراجعين الخارجيين للقوائم المالية ، توصلت الدراسة الى أن شركات المساهمة المصرية المقيدة في البورصة المصرية تعاني من ظاهرة تأخر تقرير المراجعة بوجود فجوه زمنية ما بين تاريخ تقرير المراجعة وتاريخ نشر القوائم المالية بمتوسط ٧,٣٣ بحد أدنى ٣ أيام وأقصى ١٦ يوم ، واتجهت العينه الى ارجاع مسببات تأخير اصدار تقرير المراجعة بارتباطها بممارسات ادارة الأرباح والتدفق النقدي، كذلك وجود تأثير معنوي لخصائص كل من منشأه العميل ومنشأة المراجعة على تحديد التأخير المتوقع لتقرير المراجعة، كما لم تكشف وجود أثر معنوي لممارسات إدارة منشأة العميل لكل من الريح والتدفق النقدي على التأخير غير المتوقع لتقرير المراجعة .

بينما اتجه كلا من إبراهيم والبراك ، (٢٠١٨) تحديد العلاقة بين تبني شركات المراجعة استراتيجية التخصص الصناعي وتوقيت اصدار تقرير المراجعة ، وتأثير هذه العلاقة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات غير المالية المدرجة بسوق الأسهم السعودي خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٣-٢٠١٦ ، وتوصلت الى وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين طول فترة اصدار تقرير المراجعة وتخصص شركة المراجعة في عدد ٤ صناعات (صناعة إدارة وتطوير العقارات ، صناعة المواد الأساسية ، صناعة الاتصالات والنقل وصناعة الطاقة والمرافق العامة والرعاية الصحية) ، في حين لا تتوافر في صناعة السلع الرأسمالية ، انتاج الأغذية والسلع طويلة الأجل ، وصناعة تجزئة الأغذية والخدمات الاستهلاكية والسلع الكمالية ، كما توصلت الى وجود علاقة ارتباط عكسية بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة والاستحقاق الاختباري ومن ثم زيادة جودة الأرباح المحاسبية .

وأشار (Dabor, & Uyagu, 2018) الى دراسة (Dehghanani and Asghar, ٢٠١٦) والتي استهدفت تحديد دور التأخير غير الطبيعي في فترة اصدار تقرير المراجعة كمتغير معدل في تفسير العلاقة بين جودة الأرباح و قيمة المنشأة، والتي اعتمدت على عينة من ٩٨ شركة مدرجة في

بورصة طهران للأوراق المالية في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٤. وتكشف النتائج التي توصلنا إليها أن هناك علاقة سلبية كبيرة بين جودة الأرباح والتأخير غير الطبيعي في فترة إصدار تقرير المراجعة، في حين يوجد علاقة سلبية بين التأخير غير الطبيعي في فترة إصدار تقرير المراجعة وقيمة المنشأة. كما توصلنا إلى أن انخفاض جودة الأرباح تؤدي إلى زيادة في التأخير غير الطبيعي في فترة إصدار تقرير المراجعة، وهذا يؤدي إلى تعديل سلبي (انخفاض) في القيمة الثابتة من قبل المستثمرين، كما تناولت دراسة Ahmad and Agha beikzadeh, 2017 والتي استهدفت تحديد العلاقة بين التأخير غير الطبيعي في فترة إصدار تقرير المراجعة وإعادة إصدار القوائم المالية المستقبلية في بورصة طهران، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأخير غير الطبيعي في فترة إصدار تقرير المراجعة وإعادة إصدار القوائم المالية المستقبلية في حين أن الضغط الزمني على المراجعين وخبرة المراجع ليس له آثار كبيرة على علاقتها مع التأخير غير الطبيعي في المراجعة.

وتناولت دراسة (Handayani & Ibrani (2019) فحص تأثير تطبيق حوكمة الشركات وجودة المراجعة على تأخر إصدار تقرير المراجعة، من خلال التركيز على الدور المعدل للالتزام بالقانون في العلاقات بين المتغيرات، من خلال عينه من ١٨٠ شركة في الفترة من (٢٠١٣-٢٠١٥)، يتم تحليل البيانات باستخدام وسيط تحليل الانحدار (MRA). توصلت الدراسة إلى أن تطبيق حوكمة الشركات وجودة المراجعة ليس لهما تأثير على تأخر إصدار تقرير المراجعة. بينما يعدل الالتزام للقانون العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وتأخر إصدار تقرير المراجعة .

وفي ضوء دراسات المجموعة الثالثة للدراسات السابقة - ومع اهتمام كل من المستثمرين والمنظمين والمراجعين والأكاديميين بتوقيت إصدار تقارير المراجعة- تشير دراسة كلا من (McGee and Yuan, 2011) إلى اختلاف طول فترة إصدار تقرير المراجعة بين الشركات الأمريكية والأوروبية والصينية بما يؤثر على سمعه والوضع المالي للشركة، كما أشار الابياري (٢٠١٧) إلى أن التأخير في فترة المراجعة يرجع إلى فترة تأخر لظروف طبيعية وأخرى ناجمة عن ظروف غير طبيعية، وتبين دراسة (Dabor, & Uyagu, 2018) بعرضها لدراستين باللغه الإيرانية تم إجرائهما على بورصة طهران إلى دور فترة المراجعة كمعدل للعلاقة بين جودة الأرباح وقيمة المنشأة، وتركز دراسة (Handayani & Ibrani, 2019) إلى أن اختيار المتغير كمعدل يعتمد على اختبار مدى تأثيره على العلاقات بين المتغيرات الأخرى، باختبار الالتزام بالقانون كمتغير معدل للعلاقة بين تطبيق الحوكمة وجودة المراجعة والتأخر في إصدار تقرير المراجعة،

وفى ضوء هذا تتجه الباحثة اختبار دور فترة اصدار تقرير المراجعة على العلاقة بين آليات الحوكمة وجودة الأرباح كمتغير معدل للعلاقة بينهما ، هل يعمل على التأثير في هذه العلاقة - خاصة مع اتفاق غالبية الدراسات في المجموعة الثانية على وجود تأثير مباشر لآليات الحوكمة على جودة الأرباح ، ويتطلب المتغير المعدل حساب الوسيط لتقسيم الفترة الزمنية لفترة اصدار تقرير المراجعة الى فترتين (أعلى من الوسيط , أقل من الوسيط) ، وبالتالي يمكن صياغة الفرض الثالث: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفترة اصدار تقرير المراجعة على تعديل العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية وجودة الأرباح" ، وينقسم الى:

- الفرض الثالث الفرعي الأول: " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفترة اصدار تقرير المراجعة على تعديل العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية وجودة الأرباح إذا كانت فترة الإصدار أقل من الوسيط" .

- الفرض الثالث الفرعي الثاني: " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفترة اصدار تقرير المراجعة على تعديل العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية وجودة الأرباح إذا كانت فترة الإصدار أكبر من الوسيط" .

١٠- الدراسة التطبيقية: تتحدد الدراسة التطبيقية في الآتي :

١٠-١ مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المقيدة في البورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٧ ، والبالغ عددها ٢٢٠ شركة تقريبا ، وتم استبعاد الشركات المالية من العينة النهائية للدراسة لخضوعها لقوانين وسياسات خاصه منظمه لها، واستبعاد شركات قطاع الأعمال العام لخضوعها للمراجعة من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات فقط دون مكاتب المراجعة الخاصة ، كما تم استبعاد أي مشاهدة لم تتمكن الباحثة من الحصول على البيانات اللازمة لتشغيل نموذج اختبارات الفروض ، وبناء على ما سبق تمثلت العينة النهائية للدراسة في عدد ١٣٦ شركة من قطاعات مختلفة بعدد ٤٠٦ مشاهدة ، وقد تم التركيز على الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٧ لإمكانية الحصول على البيانات خلال هذه الفترة حتى يمكن تعميم النتائج .

وتم الحصول على البيانات الخاصة بهذه الشركات من موقع معلومات مباشر، (www.mubasher.info) بجانب الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية ومن واقع نماذج افصاح الشركات عن متغيرات الحوكمة ، ويوضح الجدول رقم(١) توزيع عينة الدراسة على قطاعات الشركات المقيدة في البورصة المصرية .

جدول (١) توزيع عينه الدراسة

الإجمالي	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	القطاع السنة
٧٤	٢٥	٢٤	٢٥	أغذية ومشروبات
٦٧	٢٣	٢٢	٢٢	التشييد ومواد البناء
٧٣	٢٥	٢٤	٢٤	العقارات
٢٦	١٠	٧	٩	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
٣٣	١١	١٠	١٢	رعاية صحية وأدوية
٣٦	١٢	١٣	١١	سياحة وترفيه
٢٦	٩	٩	٨	منتجات منزلية وشخصية
٧١	٢٣	٢٤	٢٤	موارد أساسية
٤٠٦ مشاهدة	١٣٨	١٣٣	١٣٥	الإجمالي

١٠-٢ متغيرات الدراسة

حيث إنه بالنسبة لكل شركة في كل سنة، فإن:

١٠-٢-١ المتغير التابع

ARL = تشير الى فترة اصدار تقرير المراجعة وهى المدة بين تاريخ نهاية السنة المالية للشركة وتوقيع المراجع على القوائم المالية .

DIS = القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية والتي يعبر عنها ببواقي القيمة المستحقة من نموذج المستحقات الكلية وتشير الى إدارة الأرباح والتي ترتبط عكسيا بجودة الأرباح.

١٠-٢-٢ المتغيرات المستقلة محل الاختبار

-آليات الحوكمة الداخلية: وتحدد في

BLOCK = يشير الى تركيز هيكل الملكية ، وهى نسبة الأسهم المملوكة لكبار المساهمين والتي تساوي ٥٪ أو أكثر من رأس مال أسهم الشركة؛

BOSIZ = حجم مجلس الإدارة ويقاس بعدد أعضاء مجلس الإدارة؛

BOIND = استقلالية مجلس الإدارة وتقاس بنسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة؛

BCEO = الازدواجية ، وهى متغير وهمي، بحيث يأخذ القيمة (١) في حالة الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، بينما يأخذ القيمة (٠) فيما عدا ذلك؛

BOMET = عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام؛

ACSIZ = حجم لجنة المراجعة ويقاس بعدد أعضاء لجنة المراجعة؛

ACIND = استقلالية لجنة المراجعة وتقاس بعدد أعضاء لجنة المراجعة المستقلين إلى إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة؛

ACMET = عدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال العام؛

المتغيرات الحاكمة:

BIG4 = متغير وهمي، بحيث يأخذ القيمة (1) في حالة مراجعة الشركة من قبل شركات المراجعة الأربعة الكبرى، بينما يأخذ القيمة (0) فيما عدا ذلك؛

LnTA = حجم الشركة مقيسًا باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية الفترة؛

LEV = نسبة الرافعة المالية، وتقاس بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية؛

GROWTH = معدل النمو في المبيعات السنوي، وتقاس بنسبة التغير في مبيعات العام الحالي إلى مبيعات العام السابق؛

ROE = معدل العائد على حقوق الملكية، وتقاس بنسبة صافي الربح (الخسارة) قبل الضرائب إلى حقوق الملكية؛

ϵ = الخطأ العشوائي.

١٠-٣ اختبارات الفروض

١٠-٣-١ الإحصاءات الوصفية: يشير الجدول رقم (٢) الآتي إلى الإحصاءات الوصفية

لكل من المتغيرات المستقلة والحاكمة كالتالي:

جدول (٢) الإحصائيات الوصفية للمتغيرات

Variable	Observations	Mean	Median	Std. Dev.	Minimum	Maximum
ARL	406	78.492	78.30	26.96	12.0	222.0
Dis	406	0.0847	0.0535	0.09929	0.00	0.60475
BLOCK	406	0.627	0.67	0.26	0.00	1.00
BOSIZE	406	7.48	7.00	2.593	3	17
BOIND	406	0.696	.750	0.1955	0.00	1.000
BCEO	406	0.40	0.00	0.490	0	1
BOMET	406	9.64	8.00	4.702	2	24
ACSIZE	406	3.41	3.00	0.791	2	7
ACIND	406	0.680	0.750	0.3461	0.00	1.00
ACMET	406	5.49	4.00	4.459	2	15
BIG4	406	0.34	0.46	0.473	0	1
LNATA	406	20.243	20.07	1.63	17.25	24.879
LEV	406	0.507	0.474	0.33	0.02	2.997
GROWTH	406	1.384	0.089	26.34	-13.03	442.35
ROE	406	0.0238	0.087	2.427	-41.37	12.39

وفى ضوء الإحصاءات الوصفية التي تم عرضها في الجدول السابق، يمكن التعرض لبعض النقاط منها ما يلي: أولاً، بالنسبة للمتغير ARL الخاص بفترة إصدار تقرير المراجعة، تبلغ قيمة الوسط الحسابي له ٧٨,٤٩٢ وهي تتساوى تقريباً مع نظيراتها اللاتي توصلت إليها، حيث اتجهت دراسة (Afify, 2009) الى أن متوسط فترة المراجعة ٦٧ يوم بينما اتجه ابراهيم، (٢٠١٩) الى أن متوسط فترة المراجعة تصل ٧٣ يوم في البيئة المصرية ، بينما تصل ١٠٠ يوم في دراسة Apador ..k, et al., (2013)

ثانياً، بالنسبة للمتغير DIS الخاص بالاستحقاقات الاختيارية والتي تقيس إدارة الأرباح كمتغير عكسي لجودة الأرباح، تبلغ قيمة الوسط الحسابي له 0.0847. ثالثاً : بالنسبة لمتغيرات آليات الحوكمة الداخلية كمتغيرات مستقلة : بلغ الوسط الحسابي لهيكل الملكية (BLOCK) 0.627، بالنسبة لمجلس الإدارة - بلغ متوسط درجة استقلالية المجلس (BODIND) هو 0.696 (٦٩ في المائة) ، متوسط عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة (٩) اجتماعات بحد أدنى عدد ٢ مرة ، وتظهر النتائج أن أقل من نصف الشركات (٤٠ %) يوجد لديها ازدواجية الرئيس التنفيذي حيث يشغل الرئيس التنفيذي أيضاً منصب رئيس مجلس الإدارة BCEO . أما لجان المراجعة : تشير النتائج الى وجود استقلالية لجنة المراجعة (ACIND) بمتوسط ٠,٦٨ ، أي أن ٦٨% من أعضاء لجنة المراجعة يمثلهم أعضاء مجلس إدارة مستقلين. كما أظهرت النتائج أن جميع لجان المراجعة في الشركات المدرجة تقريباً تؤدي واجباتها بشكل مناسب بحد أدنى عدد ٢ مرة اجتماع في السنة.

وهكذا يتضح من العرض السابق أن خصائص المتغير التابع والمتغيرات المستقلة محل الاهتمام تتماثل مع نظيراتها الخاصة بالدراسات الأخرى ذات العلاقة، ومن ثم يمكن القول أن النتائج التي سيتم التوصل إليها ستكون قابلة للمقارنة مع نتائج الدراسات الشبيهة بالدراسة الحالية.

١٠-٣-٢ مصفوفة الارتباط: يعرض الجدول رقم (٢) مصفوفة ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة ، وقد تم استخدام ارتباط بيرسون Pearson لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتوضيح علاقة الارتباط المبدئية بين تلك المتغيرات وبعضها، وهو كما في الجدول التالي (٣) :

جدول (٣)
مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستخدمة في نموذج اختبار الفروض

		DIS	ARL	BLOCK(%)	BOSIZ	BOIND	BCEO	BOMET	ACSIZ	ACIND	ACMET	BIG4	Ln Total Assets	LEV(Total Lja / Total ASS)	GROWTH	ROE
DIS	Pearson Correlation	1	-037	.018	.004	-.024	-.023	.068	.084	.005	.046	.013	-.051	.034	-.021	.009
ARL	Pearson Correlation	-037	1	.057	-.080	-.160**	-.112*	.052	-.053	-.169**	-.088	-.002	.168**	.127*	.043	.010
BLOCK(%)	Pearson Correlation	.018	.057	1	-.003	-.008	-.102*	.147**	.173**	-.182**	.108*	.019	.252**	.264**	.063	.006
BOSIZ	Pearson Correlation	.004	-.080	-.003	1	.435**	.112*	-.099*	.194**	.331**	.120*	.272**	.393**	-.047	.062	.040
BOIND	Pearson Correlation	-.024	-.160**	-.008	.435**	1	.153**	-.122*	.185**	.403**	.038	.127*	-.013	-.113*	.060	.005
BCEO	Pearson Correlation	-.023	-.112*	-.102*	.112*	.153**	1	-.212**	-.109*	.142**	.009	.279**	.059	.007	-.015	.059
BOMET	Pearson Correlation	.068	.052	.147**	-.099*	-.122*	-.212**	1	.164**	-.100*	.211**	-.143**	.098*	.143**	.005	-.035
ACSIZ	Pearson Correlation	.084	-.053	.173**	.194**	.185**	-.109*	.164**	1	-.080	.140**	-.031	.054	-.076	.053	-.076
ACIND	Pearson Correlation	.005	-.169**	-.182**	.331**	.403**	.142**	-.100*	-.080	1	-.107*	.175**	-.056	-.081	.027	.040
ACMET	Pearson Correlation	.046	-.088	.108*	.120*	.038	.009	.211**	.140**	-.107*	1	-.093	.067	-.027	.021	-.069
BIG4	Pearson Correlation	.013	-.002	.019	.272**	.127*	.279**	-.143**	-.031	.175**	-.093	1	.414**	.131**	-.010	.046
Ln Total Assets	Pearson Correlation	-.051	.168**	.252**	.393**	-.013	.059	.098*	.054	-.056	.067	.414**	1	.222**	-.001	.036
LEV(Total Lja / Total ASS)	Pearson Correlation	.034	.127*	.264**	-.047	-.113*	.007	.143**	-.076	-.081	-.027	.131**	.222**	1	.119*	-.028
GROWTH	Pearson Correlation	-.021	.043	.063	.062	.060	-.015	.005	.053	.027	.021	-.010	-.001	.119*	1	-.015
ROE	Pearson Correlation	.009	.010	.006	.040	.005	.059	-.035	-.076	.040	-.069	.046	.036	-.028	-.015	1

وباستعراض نتائج تحليل مصفوفة الارتباط الموضحة في الجدول السابق، أظهرت النتائج عدم وجود مشكلة في الارتباط بين المتغيرات لأن القيمة أقل من 0.5، كما يشير عامل تضخم التباين (VIF) إلى أن جميع المتغيرات تقع داخل النطاق المقبول. وبالتالي وجود ارتباط بين المتغير التابع DIS وكل من المتغيرات المستقلة ممثلة في فترة إصدار تقارير المراجعة ARL وآليات الحوكمة الداخلية والمتغيرات الحاكمة .

١٠-٣-٣ اختبار الفرض الأول

" يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لآليات الحوكمة الداخلية على فترة إصدار تقرير المراجعة "

ويمكن بناء نموذج الدراسة للفرض الأول كالتالي:

$$ARL = \beta_0 + \beta_1(BLOCK) + \beta_2(BOSIZ) + \beta_3(BOIND) + \beta_4(BCEO) + \beta_5(BOMET) + \beta_6(ACSIZE) + \beta_7(ACIND) + \beta_8(ACMET) + \beta_9(BIG4) + \beta_{10}(\ln TA) + \beta_{11}(LEV) + \beta_{12}(GROWTH) + \beta_{13}(ROE) + \varepsilon$$

وباستخدام نموذج انحدار البيانات الطولية الثابتة Fixed Panel Regression ، تتوصل الباحثة

للنتائج الآتية كما في جدول (٤)

جدول (٤)

تقدير معاملات نموذج آليات الحوكمة الداخلية وفترة إصدار

تقرير المراجعة باستخدام انحدار البيانات الطولية الثابتة

(Fixed Panel Regression Result)

Parameter	B	Std. Error	T	Sig.
Intercept	75.111	23.515	3.194	.002
BLOCK	-.076	.067	-1.127	.261
BOSIZ	-1.486	.744	-1.998	.040
BOIND	-2.166	9.095	-.238	.812
BCEO	-6.151	3.113	-1.976	.043
BOMET	-.020	.334	-.059	.953
ACSIZE	.232	1.994	.116	.908
ACIND	-7.493	5.067	-1.479	.140
ACMET	-.250	.345	-.723	.470
BIG4	2.471	3.711	.666	.506
LnTA	2.091	1.146	1.924	.050
LEV	4.857	4.825	1.007	.315
GROWTH	.623	.587	1.061	.290
ROE	.491	.601	.816	.415

F= 2.773 sig= 0.00 R²=16%

بفحص النتائج الواردة بالجدول السابق يتضح معنوية النموذج ($F= 2.773$, $sig= 0.00$) ، وتبلغ قيمة معامل التحديد ($R^2 =16\%$) مما يعنى أن نسبة تباين المتغير التابع التي يمكن التنبؤ بها من خلال المتغيرات المستقلة بالنموذج ١٦ % ، وتشير نتائج الانحدار الى وجود تأثير معنوي لكل من حجم مجلس الإدارة BOSIZE ، وازدواجية مجلس الإدارة BCEO ، وحجم الشركة LnTA على فترة اصدار تقرير المراجعة هو ما يتفق مع عدد من نتائج الدراسات السابقة بوجود تأثير لآليات الحوكمة على فترة اصدار تقرير المراجعة، مع الاختلاف في مصدر و نوعية التأثير، فتتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة Hassan,2016 في وجود تأثير لكل من حجم مجلس الادارة، حجم الشركة على فترة اصدار تقرير المراجعة ، وانققت دراسة السيد ، ٢٠١٨ ، ودراسة Afify,2009 الى وجود تأثير معنوي لحجم الشركة على فترة اصدار تقرير المراجعة أيضا ، وتختلف عن دراسة ابراهيم ، (٢٠١٩) التي تشير الى عدم تأثير العديد من الخصائص المرتبطة بلجان المراجعة الداخلية وحجم مجلس الادارة على فترة إصدار القوائم المالية المعتمدة من المراجع الخارجي.

وبالتالي يمكن قبول الفرض الأول بوجود تأثير معنوي لآليات الحوكمة الداخلية (حجم مجلس الإدارة ، ازدواجية مجلس الإدارة) على فترة اصدار تقرير المراجعة ."

١٠-٣-٤ اختبار الفرض الثاني: " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لآليات الحوكمة الداخلية على جودة الأرباح"

وباستخدام نموذج انحدار البيانات الطولية الثابتة Fixed Panel Regression ، تتوصل الباحثة للنتائج الآتية كما في جدول (٥) بعد بناء نموذج الدراسة للفرض الثاني كالتالي:

$$\begin{aligned} DIS = & \beta_0 + \beta_1(BLOCK) + \beta_2(BOSIZE) + \beta_3(BOIND) + \beta_4(BCEO) + \\ & \beta_5(BOMET) + \beta_6(ACSIZE) + \beta_7(ACIND) + \beta_8(ACMET) + \beta_9(BIG4) + \\ & \beta_{10}(LnTA) + \beta_{11}(LEV) + \beta_{12}(GROWTH) + \beta_{13}(ROE) + \varepsilon \end{aligned}$$

جدول (٥) نموذج اليات الحوكمة الداخلية وجودة الأرباح
 باستخدام انحدار البيانات الطولية الثابتة
 (Fixed Panel Regression Result)

Paramete	B	Std. Error	T	Sig.
Intercept	.224	.087	2.569	.011
BLOCK	.000	.000	-1.644	.101
BOSIZ	.003	.003	1.223	.222
BOIND	-.007	.034	-.200	.842
BCEO	.016	.012	1.356	.176
BOMET	.002-	.001	1.094-	.040
ACSIZ	-8.658E-5	.007	-.012	.991
ACIND	-.026	.019	-1.368	.172
ACMET	-.001	.001	-.782	.435
BIG4	.033	.014	2.386	.018
LnTotalAssets	-.010	.004	-2.361	.019
LEVTotalLiaTotalASS	-.007	.018	-.405	.686
GROWTH	-1.473E-5	.002	-.007	.995
ROE	-.001	.002	-.571	.568

F = 2.514 Sig.=0.000 R² =14.5%

بفحص النتائج الواردة بالجدول السابق يتضح معنوية النموذج (F= 2.514 , sig=0.000) ، وتبلغ قيمة معامل التحديد (R² =14.5) مما يعنى أن نسبة تباين المتغير التابع التي يمكن التنبؤ بها من خلال المتغيرات المستقلة بالنموذج تبلغ 14.5% ، وفي ضوء ما سبق يوجد تأثير لكل من آليات الحوكمة الداخلية بصورة اجمالية على جودة الأرباح ومع الاختلاف في نوعية التأثير، ويتضح من نتائج الدراسة الى وجود تأثير معنوي بين كل من عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة، الانتماء لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى (BIG4، حجم الشركة) على إدارة الأرباح ومن ثم على جودة الأرباح ، وتختلف نتائج الدراسة (Ghosh et al. (2010) والتي تشير الى وجود علاقه معنويه بين حجم مجلس الادارة وحجم لجنة المراجعة وادارة الأرباح ، وتتفق مع (صالح ، ٢٠١١) بعدم وجود علاقه بين استقلالية وحجم مجلس الادارة وعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة من ناحية وجودة الأرباح من ناحية أخرى ، وتتفق مع هلال (٢٠١٢) بوجود تأثير لهيكل الملكية على جودة الأرباح بينما تختلف معها في عدم وجود تأثير لخصائص لجنة المراجعة (الاستقلالية ، عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة ، حجم لجنة المراجعة) على ادارة الأرباح ، واتفق إبراهيم (٢٠١٤) بوجود علاقة بين لجنة المراجعة وإدارة الأرباح ، ولم تتفق مع Wang et al.

(2016) في وجود علاقة معنوية بين لجنة المراجعة وجودة الأرباح ، أما (Juhmani 2017) اتفق مع الدراسة بعدم وجود علاقة معنوية بين كلٍ من استقلال لجنة المراجعة وعدد اجتماعات لجنة المراجعة والاستحقاقات التقديرية ومن ثم إدارة الأرباح وجودة الأرباح ، بينما اختلف بوجود علاقة عكسية معنوية بين كلٍ من حجم لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة وبين الاستحقاقات التقديرية، وعدم وجود علاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح ومن ثم جودة الأرباح . وبالتالي يمكن قبول الفرض الثاني بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية لآليات الحوكمة الداخلية (عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة) على جودة الأرباح.

١٠-٣-٥ اختبار الفرض الثالث: " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفترة اصدار تقرير المراجعة على تعديل العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية وجودة الأرباح " ، وينقسم الى:
١٠-٣-٥-١ الفرض الثالث الفرعي الأول: " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفترة اصدار تقرير المراجعة على تعديل العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية وجودة الأرباح إذا كانت فترة الإصدار أقل من الوسيط" .

١٠-٣-٥-٢ الفرض الثالث الفرعي الثاني: " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفترة اصدار تقرير المراجعة على تعديل العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية وجودة الأرباح إذا كانت فترة الإصدار أكبر من الوسيط".

لاختبار فرض الدراسة الثالث، استخدمت الباحثة المتغير فترة اصدار تقرير المراجعة (ARL) كمعدل للعلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية وجودة الأرباح وذلك لاختبار تأثير طول فترة اصدار تقرير المراجعة على العلاقة بين آليات الحوكمة وجودة الأرباح ، ويعتمد المتغير المعدل على حساب الوسيط لاختبار علاقة التأثير ، ولذلك تم استخدام متغير وهمى بحيث أن الشركة التي تقل فيها فترة اصدار تقرير المراجعة عن قيمة الوسيط تأخذ القيمة ١ والشركة التي تزيد فيها فترة اصدار تقرير المراجعة عن قيمة الوسيط أو تساويه تأخذ القيمة صفر. وبالتالي تم تقدير نموذجين للمقارنة بين تأثير آليات الحوكمة الداخلية وجودة الأرباح في الشركات التي تقل فيها فترة اصدار تقرير المراجعة عن الوسيط والشركات التي تزيد فيها فترة اصدار تقرير المراجعة عن الوسيط أو تساويه.

أولا : الشركات التي تقل فيها فترة اصدار تقرير المراجعة عن الوسيط ، يشير الجدول الآتي الى نتائج الاختبار باستخدام انحدار البيانات الطولية الثابتة (Fixed Panel Regression Result)

جدول (٦)

نموذج آليات الحوكمة الداخلية وجودة الأرباح للشركات التي تقل فيها فترة إصدار تقرير المراجعة عن الوسيط باستخدام انحدار البيانات الطولية الثابتة

(Fixed Panel Regression Result)

Parameter	B	Std. Error	T	Sig.
Intercept	.245	.157	1.560	.121
BLOCK	.000	.000	-1.063	.290
BOSIZ	.007	.005	1.600	.112
BOIND	-.025	.056	-4.448	.655
BCEO	.041	.019	2.174	.031
BOMET	.005-	.002	2.600-	.010
ACSIZ	-.007	.012	-6.51	.516
ACIND	-.043	.033	-1.303	.195
ACMET	-.001	.002	-.548	.584
BIG4	.032	.023	1.366	.174
LnTA	-.015	.007	-1.950	.050
LEV	-.001	.004	-.370	.712
GROWTH	.006	.010	.595	.553
ROE	-.014	.034	-4.26	.671
ARL	.001	.001	.884	.378

F= 2.438 Sig.=0.001 R²=27.7%

بفحص النتائج الواردة بالجدول السابق يتضح معنوية النموذج (F=2.438, sig=0.001) وتبلغ قيمة معامل التحديد (R² =27.7%) مما يعنى أن نسبة التباين في المتغير التابع الذي يمكن التنبؤ به من خلال المتغيرات المستقلة بالنموذج 27.7% ، وتشير نتائج الدراسة الى وجود تأثير معنوى بين كل من ازدواجية مجلس الإدارة وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة و حجم الشركة على الاستحقاقات التقديرية ومن ثم جودة الأرباح في الشركات التي تقل فيها فترة إصدار تقرير المراجعة عن الوسيط .

ثانيا : الشركات التي تزيد فيها فترة إصدار تقرير المراجعة عن الوسيط أو تساويه، يشير الجدول الآتى الى نتائج الاختبار باستخدام انحدار البيانات الطولية الثابتة (Fixed Panel Regression Result)

جدول (٧)

نموذج اليات الحوكمة الداخلية وجودة الأرباح للشركات التي تزيد فيها فترة اصدار تقرير

المراجعة عن الوسيط باستخدام انحدار البيانات الطولية الثابتة

(Fixed Panel Regression Result)

Parameter	B	Std. Error	T	Sig.
Intercept	.126	.115	1.090	.277
BLOCK	.000	.000	-.646	.519
BOSIZ	.002	.004	.500	.618
BOIND	-.009	.045	-.194	.847
BCEO	-.010	.016	-.628	.531
BOMET	-.001	.002	-.791	.430
ACSIZ	.007-	.011	.659-	.511
ACIND	.007-	.024	.291-	.772
ACMET	-.001	.003	-.402	.688
BIG4	.019	.019	.996	.321
LnTotalAssets	-.004	.006	-.793	.429
LEVTotalLiaTotalASS	.000	.029	-.006	.995
GROWTH	-.001	.002	-.429	.669
ROE	-.001	.002	-.701	.484
ARL	-3.665E-5	.000	-.125	.901

F=1.154 Sig.=0.29 R²=14.8%

بفحص النتائج الواردة بالجدول السابق يتضح عدم معنوية النموذج (F=1.154, sig=0.29) وبلغت قيمة معامل التحديد (R² =14.8%) مما يعنى أن نسبة التباين في المتغير التابع الذي يمكن التنبؤ به من خلال المتغيرات المستقلة بالنموذج 14.8% ، وتشير نتائج الدراسة الى عدم تعديل طول فترة اصدار تقرير المراجعة من تأثير آليات الحوكمة الداخلية على جودة الأرباح في الشركات التي تزيد فيها فترة اصدار تقرير المراجعة عن الوسيط، وهو ما يتفق مع دراسة الإبياري، (٢٠١٧) التي تشير الى أن شركات المساهمة المصرية المقيدة في البورصة المصرية تعاني من ظاهرة تأخر تقرير المراجعة بوجود فجوه زمنية ما بين تاريخ تقرير المراجعة وتاريخ نشر القوائم المالية بمتوسط ٧,٣٣ بحد أدنى ٣ أيام وأقصى ١٦ يوم والتي أرجعت مسببات تأخير اصدار تقرير المراجعة بارتباطها بممارسات ادارة الأرباح والتدفق النقدي.

وبالتالي يمكن قبول الفرض الثالث الفرعي الأول حيث يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لفترة اصدار تقرير المراجعة يعدل من التأثير المعنوي لآليات الحوكمة الداخلية على جودة الأرباح إذا كانت فترة الإصدار أقل من الوسيط.

ورفض الفرض الثالث الفرعي الثاني بأنه يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لفترة اصدار تقرير المراجعة يعدل من التأثير المعنوي لآليات الحوكمة الداخلية على جودة الأرباح إذا كانت فترة الإصدار أكبر من الوسيط.

١١ - الخلاصة والنتائج والتوصيات

١-١١ الخلاصة والنتائج

- اتجهت الباحثة دراسة تأثير آليات الحوكمة الداخلية وفترة اصدار تقرير المراجعة على جودة الأرباح ، خاصة في ظل اصدار دليل الحوكمة المصري ٢٠١٦ والذي يشير الى أهمية آليات الحوكمة في ضبط ورقابة الأعمال في الشركات المقيدة في البورصة المصرية، ومع اختلاف الشركات المقيدة في البورصة المصرية في فترة اصدار تقرير المراجعة والمحددة بعدم تجاوزها فترة ٩٠ يوم ، وتزايد الاهتمام بجودة الأرباح كمؤشر للأرباح الحقيقية للشركة ، اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من عدد ١٣٦ شركة من قطاعات مختلفة بعدد ٤٠٦ مشاهدة ، وقد تم التركيز على الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٧ لإمكانية الحصول على البيانات خلال هذه الفترة حتى يمكن تعميم نتائج مجتمع الدراسة في الشركات المقيدة في البورصة المصرية ٢٠١٧، وتم استبعاد الشركات المالية من العينة النهائية للدراسة لخضوعها لقوانين وسياسات خاصة منظمه لها، كما تم استبعاد شركات قطاع الأعمال العام لخضوعها للمراجعة من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات فقط دون مكاتب المراجعة الخاصة ، كما تم استبعاد أي مشاهدة لم تتمكن الباحثة من الحصول على البيانات اللازمة لتشغيل نموذج اختبارات الفروض ، وباستخدام تحليل انحدار البيانات الطولية الثابتة Fixed Panel Regression ، تم اختبار فروض الدراسة وتوصلت الباحثة الى وجود تأثير معنوي لآليات الحوكمة الداخلية (حجم مجلس الإدارة ، ازدواجية مجلس الإدارة) على فترة اصدار تقرير المراجعة ، كذلك وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لآليات الحوكمة الداخلية (عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة) على جودة الأرباح ، وأخيرا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفترة اصدار تقرير المراجعة يعدل من التأثير المعنوي لآليات الحوكمة الداخلية على جودة الأرباح إذا كانت فترة الإصدار أقل من الوسيط بينما لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لفترة اصدار تقرير المراجعة يعدل من التأثير المعنوي لآليات الحوكمة الداخلية على جودة الأرباح إذا كانت فترة الإصدار أكبر من الوسيط.

١١-٢ التوصيات: في ضوء نتائج الدراسة يمكن التوصية بالآتي

- وجود قواعد ملزمة للشركات المقيدة في البورصة بعدم تجاوز فترة ٩٠ يوم من اصدار تقرير المراجعة وذلك لتحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال خاصية التوقيت، وما يتبعها من اتخاذ إجراءات حاسمة ورادعه تجاه الشركات التي تقدم التقرير المالي لها بعد الفترة المحددة ب ٩٠ يوم خاصة بعد دراسة أسباب التأخير وارجاعها الى تعمد الإدارة في التأخير.
- تحديد عدد محدد من الشركات التي يتم مراجعتها من قبل نفس المراجع حتى يتسنى تخفيض ضغط الوقت لديهم وتقديم تقارير المراجعة في الوقت المناسب.
- الزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بتقديم تقرير الحوكمة بصورة دورية للوقوف على مدى فعالية آليات الحوكمة في الشركات التي يتم مراجعتها، ومدى الحاجة الى تفعيل هذه الآليات في هذه الشركات .
- تفعيل دور مجالس الإدارة بصورة أكثر قوة وتقييم أدائهم بصورة دورية والوقوف على مدى الكفاءة والفعالية في إدارة الشركات بما يساعد من تقليل فترة اصدار تقرير المراجعة من ناحية وزيادة جودة الأرباح.
- تفعيل دور لجان المراجعة خاصة مع اصدار دليل الحوكمة الجديد في ٢٠١٦ ، حيث لايزال الآليات التي تستند عليها لجان المراجعة غير محدده في تقييم كفاءة وفعالية الشركات بما يساعد من تقليل فترة اصدار تقرير المراجعة من ناحية وزيادة جودة الأرباح .
- الاتجاه نحو تخفيض فترة اصدار تقرير المراجعة الى ٧٥ يوم كما هو مطبق في البورصة الأمريكية حتى يتم توفير المعلومات في التوقيت المناسب لأصحاب المصالح المختلفة من المستثمرين والدائنين وخلافه خاصة مع تزايد البيئة التنافسية وتسارعها بخطوات متزايدة.

١١-٣ البحوث والدراسات المستقبلية

- العلاقة بين محددات فترة اصدار تقرير المراجعة وقيمة المنشأة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية
- العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة اصدار تقرير المراجعة في البنوك التجارية.
- العلاقة بين التأخر في اصدار تقرير المراجعة والأتعاب غير العادية في الشركات المقيدة في البورصة المصرية.
- أثر استراتيجيات التفاوض في المراجعة على فترة اصدار تقرير المراجعة.
- العلاقة بين كل من فترة اصدار المراجعة والأتعاب غير العادية وجودة الأرباح في الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

١٢ - المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

إبراهيم، أحمد كمال مطاوع، (٢٠١٩)، "أثر خصائص لجنة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات : دراسة تطبيقية ، الفكر المحاسبي ، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد ٢٣ ، العدد ٢ ، ص ٤٣-١ .

إبراهيم، فريد محرم فريد، (٢٠١٤)، "دور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية المسجلة ببورصة الأوراق المالية" ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٣ع، ص ٤٨١ - ٥٥١.

إبراهيم، علاء الدين توفيق و البراك، هشام بن محمد، (٢٠١٨) "أثر العلاقة بين التخصص الصناعي للمراجع وتوقيت اصدار تقرير المراجعة وعلى جودة الأرباح المحاسبية : دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية" ، مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، ٣ع، ص ١٧٠-٢٠٣.

الإيباري، هشام فاروق مصطفى، (٢٠١٧) ، " نحو اطار لقياس تأخير تقرير المراجعة وأثره على قيمة منشأة عميل المراجعة: منظور تحليلي ودراسة تطبيقية" ، مجلة التمويل والتجارة، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثاني، ص ٤٤-٢.

الدليل المصري لحوكمة الشركات ، (٢٠١٦) ، مركز المديرين المصريين ، الهيئة العامة للرقابة المالية ، جمهورية مصر العربية ، الإصدار الثالث ، أغسطس، ٢٠١٦ .

الجوهري ، إبراهيم السيد محمد إبراهيم (٢٠١٧) ، " مدخل مقترح لتطوير دور المراجع ولجنة المراجعة في تحقيق صدق الإفصاح في القوائم المالية : دراسة تطبيقية " ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة المنصورة .

السيد ، محمد صابر حمودة، (٢٠١٨) ، "أثر جودة المراجعة الخارجية على فترة تأخير تقرير المراجع ،دراسة تطبيقية" ، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية ، قسم المحاسبة ،كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، العدد الأول ،المجلد الثاني، يونيو ٢٠١٨.

الصيرفي ، أسماء محمد ،(٢٠١٧) ، " نحو تفسير منطقي لفترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة - دراسة تطبيقية مقارنة ، مجلة المحاسبة والمراجع ، كلية التجارة ، جامعة بنى سويف، العدد الثاني ، ص ١٠١-١٢٨.

الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠١٨)، "قرار رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٨، جمهورية مصر العربية، ٢٦/٤/٢٠١٨، الوقائع المصرية، عدد ١٣٠.

حسن، يوسف صلاح عبدالله (٢٠٠٩)، محددات فعالية لجنة المراجعة ودوافع الإدارة التنفيذية العليا في ارتكاب الخداع المحاسبي، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ع ١، ص ٨٣ - ١٢٧.

سعده، إكرام أحمد محمد ابراهيم، (٢٠١٤)، "العوامل المؤثرة في فترة المراجعة في الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية"، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

سليم، أيمن عطوة عزازي (٢٠١٩)، "مدى تأثير آليات الحوكمة الداخلية وخصائص المراجع الخارجي على توقيت إصدار التقارير المالية: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد ٢٣، العدد ١، ص ٢٩١ - ٣٣٣.

سمعان، أحمد محمد شاكر حسن، (٢٠١٨)، "المتغيرات المنظمة لعلاقة الإفصاح الاختياري بعدم التماثل المعلوماتي في سوق الأوراق المالية المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٢، العدد ٤، ص ١٣٥٨ - ١٤٣٩.

صالح، رضا إبراهيم، (٢٠١٠)، "العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية - دراسة نظرية تطبيقية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مجلد ٢، العدد الثاني، ص ٣٨١ - ٤٣٢.

عبد الفتاح، سعيد توفيق أحمد (٢٠١٣)، "علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية دراسة اختبارية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

عوض، أمال محمد (٢٠١١)، "تحليل العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وظاهرة عدم تماثل المعلومات وأثرها على تكلفة رأس المال"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، م ١٥، ع ٢٤، ص ١ - ٤٩.

هلال، أحمد كمال (٢٠١٢)، "أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح" دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Abad,A.,Gomariz,M.F.,Ballesta,J., and Yague J.,(2018)," Real Earnings Management and Information Asymmetry in the Equity Market",European AccountingReview,vol.27,No.2,pp.209,235,<https://doi.org/10.1080/109638180.2016.1261720>.
- Abdillah, M.,R.,Mardijuwono, A., W., and Habiburrochman H., (2019),- "The effect of company characteristics and auditor characteristics to audit report lag ", Asian Journal of Accounting Research, Vol. 4 ,No. 1, pp. 129-144.
- Afify, H. (2009), "Determinants of audit report lag: does implementing corporate governance have any impact? Empirical evidence from Egypt",Journal of Applied Accounting Research, Vol. 10 No. 1, pp. 56-86.
- Ahmadi, S. M and Agha beikzadeh, M.,(2017),"The examination of the relationship between Abnormal audit report lag and future restatement of financial statement on Tehran Stock Exchange", International Journal of Applied Business and Economic Research, vol.15 ,No.8,pp. 433-447.
- Ajward,R., and Takehare,H., (2012)," On the Relationship between Earnings Quality and the Degree of Information Asymmetry : Evidence from Japan", <https://www.researchgate.net/publication/1228453101>.
- Al-Thuneibat, A.A., Al Issa, R.T.I. and Baker, R.A.A. (2011)," Do Audit Tenure and Firm Size Contribute to Audit Quality? Empirical Evidence From Jordan", Managerial Auditing Journal ,Vol. 26,No. 4, pp. 317-334.

- Apadore, K. and Noor, M. (2013), "Determinants of Audit Report Lag and Corporate Governance in Malaysia", *International Journal of Business Management*, Vol.8, No.15, pp. 151-163.
- Baber, W., Liang, L. and Zhu, Z., (2012)," Associations between internal and external corporate governance characteristics: Implications for investigating financial accounting restatements", *Accounting Horizons*, Vol.26, No. 2, pp. 219-237.
- Bagulaidah ,Gh., S. , Aljaaidi, K., S., and Al-Moataz E., (2017),"The Relationship Of Audit Report Delay, Auditor competency, Audit Committee size and Meetings With respect to Financial Performance Among Listed Companies In Sultanate Of Oman", *Journal of Al-Quds Open University for Administrative & Economic Research* , Vol. 2, No.8 December
- Bartov, E., Gul, F. and Tsui, J., (2001),"Discretionary-accruals models and audit qualifications", *Journal of Accounting and Economics*, Vol.30, No. 3, pp. 421-452.
- Beasley, M., Carcello, J., Hermanson, D., and Lapides, P., (2000), "Fraudulent Financial Reporting: Consideration of Industry Traits and Corporate Governance Mechanisms", *Accounting Horizons*, Vol.14, No.4, pp. 441-454.
- Bellovary, J. L., Giacomino, D. E., and Akers, M. D. (2005)," Earnings Quality: It's Time to Measure and Report, *The CPA Journal*, Vol.75, No.11, pp.32-37.
- Bhattacharya, N., F. Ecker, P. Olsson, and K. Schipper, (2013)," Does Earning Quality Affect Information Asymmetry? Evidence from Trading Costs", *Contemporary Accounting Research*, Vol.30, No.2, pp.482-516.

- Butler, M., Leone, A. and Willenborg, M. (2004), "An empirical analysis of auditor reporting and its association with abnormal accruals", *Journal of Accounting and Economics*, Vol.37, No.2, pp. 139-165.
- Bradshaw, M., Richardson, S. and Sloan, R.,(2001), "Do analysts and auditors use information in accruals?" **Journal of Accounting Research**, Vol. 39, No.(1), pp. 45-74.
- Chalmers, K., Clinch, G., and Godfrey, J. (2011), "Changes in value relevance of accounting information upon IFRS adoption: Evidence from Australia", *Australian Journal of Management*, Vol.36, NO.(2), pp.151 – 173, <https://doi.org/10.1177/0312896211404571>
- Chan K., Hung, L., Wei V., and Mo, I., (2016), "Determinants and implications of long audit reporting lags: evidence from China", *Accounting and Business Research*, Vol.46.Issu.2, pp.145-166.
- Chan, L., Jegadeesch, N. and Lakonishok, J. (2003), "Earnings quality and stock returns: the evidence from accruals," Working Paper. Available at SSRN.com
- Clinch, G., D. Fuller, B. Govendir, and P. Wells. (2010), "The accrual anomaly: Australian evidence" **Accounting and Finance**, Vol.52, No. (2), pp. 377- 394
- Dabor, A., and Uyagu, B., (2018), "Abnormal Audit Delay and Earnings Quality in Nigerian Banking", **Sriwijaya International Journal Of Dynamic Economics And Business**, Vol.3, Issue 1, pp .111-124.
- Dechow, P., Sloan, R. and Sweeney, A.,(1995), "Detecting earnings management, **The Accounting Review**, Vol. 70, No. (2), pp. 193-225.

- Dechow, P. and Dichev, I. (2002)," The quality of accruals and earnings: The role of accrual estimation errors", *The Accounting Review*, Vol.77, No.(s-1), pp. 35-59.
- Dechow, P. and Schrand, C. (2004),"Earnings quality, The Research Foundation of CFA Institute.
- Dechow, P., Ge, W. and Schrand, C. (2010)," Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants, and their consequences", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 50, No. (2), pp. 344-401.
- Dehghanani, M.G. and S.A. Asghar, (2016),"Role of mediator of abnormal audit report delay in explaining relationship between earnings quality and firm value", *Journal of Accounting Knowledge*, Vol.7, No.26. pp.107-130.
- Dichev, I D., and Tang, V.W. (2008)," Earnings Volatility and Earnings Predictability", *Journal of Accounting and Economics*, Forthcoming. Available at SSRN:<https://ssrn.com/abstract=927305>or [http://dx. doi.org/10.2139/ssrn.927305](http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.927305)
- Dimitropoulos, P.E. and Asteriou, D. (2010), "The effect of board composition on the informativeness and quality of annual earnings: empirical evidence from Greece", *Research in International Business and Finance*, Vol. 24, NO. (2), pp. 190-205.
- Ettredge, M. L., C.Li .and L. Sun. (2006)," The impact of SOX section 404 internal control quality assessment on audit delay in the SOX Era. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol. 25 ,No.(2),pp. 1-23.
- Fakhfakh S., and Jarboui,A (2016), *Cogent Business & Management*, Vol.3: 1195680 <http://dx.doi.org/10.1080/23311975.2016.1195680>

- Financial Accounting Standards Board of the Financial Accounting Foundation, (2010), Conceptual Framework for Financial Reporting, Statement of Financial Accounting Concepts No. 8, September.
- Francis, J., LaFond, R., Olsson, P. and Schipper, K. (2004) "Costs of equity and earnings attributes" , **The Accounting Review**, Vol. 79, No.(4), pp. 967-1010.
- Francis, J., Olsson, P. and Schipper, K. (2006), "Earnings quality, Now Publishers Inc.
- García-Meca, E. and Sánchez-Ballesta, J. (2009) , " Corporate governance and earnings management: A meta-analysis. Corporate Governance:, International Review, Vol.17, No.5, pp. 594-610.
- Ghosh, A., Antonio, M., and Doocheol, M., (2010), "Corporate Boards, Audit Committees, and Earnings Management: Pre-and post-SOX Evidence", Journal of Business Finance & Accounting, Vol. 37, No. 9, November/December, pp. 1145-1176.
- Habib, A., and Bhuiyan, B., (2019), "Abnormally long audit report lags and future stock price crash risk: evidence from China", International Journal of Managerial Finance, Vol.3, Issue 1, pp.151-162
- Handayani ,Y.,D., and Ibrani E., Y.,(2019)," Corporate Governance Application, Audit Quality and Audit Report Lag: The Moderating Role of Law Compliance", International Journal of Financial Research, Vol. 10, No. 4, ISSN 1923-4023.
- Hassan, Y. M. (2016)," Determinants of audit report lag: Evidence from Palestine", Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol. 6, No. (1), pp. 13- 32.

- Hodge, F., (2003), "Investors' perceptions of earnings quality, auditor independence, and the usefulness of audited financial information" , **Accounting Horizons**, Vol.17(Supplement), pp. 37-48.
- Hunton, J., Libby, R. and Mazza, C., (2006), " Financial reporting transparency and earnings management", *The Accounting Review*, Vol. 81, No. 1 pp. 135-157.
- Hutchinson, M., Percy, M. and Erkurtoglu, L. (2008), " An investigation of the association between corporate governance, earnings management and the effect of governance reforms", *Accounting Research Journal*, Vol.21, No. 3, pp. 239-262.
- Jiang, W., Lee, P. and Anandarajan, A., (2008), "The association between corporate governance and earnings quality: Further evidence using the GOV-Score", *Advances in Accounting*, Vol.24, No. (2), pp. 191-201.
- Johl, S., Jubb, C. and Houghton, K. (2007), " Earnings management and the audit opinion: Evidence from Malaysia", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 22, No.7, pp. 688-715.
- Jones, J. (1991), "Earnings management during import relief investigations". **Journal of Accounting Research**, Vol.29, No. (2), pp. 193-228.
- Joshi, P. L., & Al-Bastaki, H., (2000), "Factors determining financial reporting on the internet by banks in Bahrain", *Review of Business Information Systems (RBIS)*, Vol.4, No.3, pp.63-74.
- Juhmani, O. I. (2017), "Audit Committee Characteristics and Earnings Management: The Case of Bahrain", *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, Vol. 7, No.(1), pp.11-31.

- Kamarudin ,K., A.,Ismaila ,W., A., W., Samsuddina ,M., E.,(2012)," The Influence of CEO Duality on the Relationship between Audit Committee Independence and Earnings Quality, Social and Behavioral Sciences, Vol. 65 ,PP. 919 – 924.
- Khelif, H. & Samaha, k., (2014), "Internal Control Quality, Egyptian Standards on Auditing and External Audit Delays: Evidence from the Egyptian Stock Exchange", International Journal of Auditing, Vol. 18, No. 2, PP. 139–154.
- Kim, D. and Son, M., (2014), " The Association between Earnings News and The Timing of Annual Earnings Announcements", Global Business & Finance Review, Vol. 19, No. 2, pp. 19–34.
- Kirschenheiter, M. and Melumad, N. (2004), “Earnings’ quality and smoothing”, Working paper Columbia Business School. Retrieved from https://www.krannert.purdue.edu/events/bkd_speakers/papers/mikespaper.pdf.
- Kothari, S. P., Leone, A. J., and Wasley, C. E. (2005), "Performance matched discretionary accrual measures", Journal of accounting and economics, Vol.39, NO. 1, pp.163–197.
- Krishnan, J., Wen, Y. and Zhao, W. (2011)," Legal expertise on corporate audit committees and financial reporting quality", The Accounting Review, Vol.86, No. 6, pp. 2099–2130.
- Larcker, D., Richardson, S. and Tuna, I. (2007)," Corporate governance, accounting outcomes, and organizational performance", The Accounting Review, Vol.82, No.4, pp. 963–1008

- Lehtinen ,T.,(2013),"Understanding timeliness and quality of financial reporting in a Finnish public company ", Master's thesis, Department of Accounting, School of Business, Aalto University.
- Leventis, S., Weetman, P. and Caramanis (2005),"Determinants of Audit Report Lag: Some Evidence from the Athens Stock Exchange", *International Journal of Auditing*, Vol.9, pp.45-58.
- Lin, J. and Hwang, M., (2010)," Audit quality, corporate governance, and earnings management: A meta-analysis", **International Journal of Auditing**, Vol.14, NO. 1, pp. 57-77.
- Lo, K. (2008),"Earnings management and earnings quality", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 45, No. (2), pp. 350-357
- McGee, R., and Yuan, X. (2011)," Corporate governance and the timeliness of financial reporting: A Comparative Study of the People's Republic of China, the USA and the European Union" , *Journal of Asia Business Studies* ,Vol.6 ,No. 1.pp. 12-24.
- Miko, N. and Kamardin, H. (2015)," Impact of audit committee and audit quality on preventing earnings management in the pre-and post-Nigerian corporate governance code 2011",*Procedia-Social and Behavioral Sciences*, Vol.172, pp. 651-657
- Nitkin, M., (2007)," An investigation of the association between governance quality and accrual-based earnings quality ". School of Management. Boston University. Available at ProQuest.
- Omid, A. 2015," Qualified audit opinion, accounting earnings management, and real earnings management: Evidence from Iran", *Asian Economic and Financial Review*, Vol.5,No.1, pp. 46-57.

- Penman, S. H., and Zhang, X. J. (2002), "Accounting conservatism, the quality of earnings, and stock returns", *The accounting review*, Vol.77, No. 2, pp. 237-264.
- Pergola, T., Joseph, G. and Jenzarli, A., (2009), "Effects of corporate governance and board equity ownership on earnings quality. *Academy of Accounting & Financial Studies Journal*, Vol.13, No. (4), pp.87-114.
- Pizzini, M. Lin. S. and M. Vargus. (2015), "The Impact of internal audit function quality and Contribution on audit delays", available at: <http://ssrn.com/abstract=1673490>.
- Pratt, J. 2011. *Financial accounting in an economic context*. Wiley Global Education
- Raweh, N., Kamardin, H., and Malek, M., (2019), "Audit Committee Characteristics and Audit Report Lag: Evidence from Oman", *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, Vol. 9, No. 1, pp.152-170.
- Rusmin, R. and Evans, J., (2017), "Audit Quality and Audit Report Lag: Case of Indonesian Listed Companies", *Asian Review of Accounting*, Vol. 25, No. 2, PP. 191-210.
- Salehi, M., and Asgari, A., (2013), "Corporate governance and earnings quality: the Iranian evidence", *Journal of Distribution Science*, Vol.11, No. 6, pp.5 -11.
- Sarbanes-Oxley Act of 2002 (2002), Public Law 107-204 (SOX), 107th Congress, 2d Session, July 24, available at: www.Congress.gov
- Schipper, K. and Vincent, L. (2003), "Earnings quality", *Accounting Horizons*, VOL.17(Supplement), pp. 97-110.

- Stewart, J. and Munro, L. (2007), "The Impact of Audit Committee Existence and Audit Committee Meeting Frequency on the External Audit: Perceptions of Australian Auditors", *International Journal of Auditing*, Vol. 11, No. 1, pp. 51-69.
- Vichitsarawong, T. and Pornupatham, S.(2015)," Do audit opinions reflect earnings persistence?" , **Managerial Auditing Journal**, Vol.30, No. 3, pp.244-276.
- Wang, M. C., Lee, M. H., and Chuang, J. J. (2016), "Relations among audit committee establishment, information transparency and earnings quality: evidence from simultaneous equation models", *Quality & Quantity*, Vol.50, No.6, pp.2417-2431

